

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني

في ميدان: علوم اقتصادية و علوم التسيير وعلوم تجارية

فرع: علوم مالية و محاسبية

تخصص: دراسات محاسبية و جباية معمقة

من إعداد الطالبة : سعدية بورحلة

بعنوان :

دراسة العلاقة بين القواعد المحاسبية والقواعد

الجبائية في البيئة المحاسبية الجزائرية

دراسة ميدانية في مدينة ورقلة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2018/05/21

أمام اللجنة المكونة

رئيسا

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

الأستاذ(ة): بدر الزمان خمقاني

مشرفاً ومقررا

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

الأستاذ(ة): إلياس بدوي

مناقشا

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

الأستاذ(ة): محمد الهاشمي حجاج

2018/2017

الإهداء:

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا أما بعد

فإلى من نزلت في حقهم الآية الكريمة في قوله تعالى وقل ربي ارحمهما كما

ربياني صغيرا

إلى رمز الحب و بلسم الشفاء أجدادي

وإلى أفراد أسرتي، سندي في الدنيا ولا أحصي لهم فضل

إلى أساتدتي الكرام ومن كان لهم فضل تلقيني العلم النافع وتعليمي حرفا في هذه

الدنيا الفانية،

إلى كل رفقاء الدراسة

إلى جميع الأصدقاء و الزملاء

وكل من مد يد العون وفسح الطريق أمام طارقي باب المعرفة

وفي الأخير نسأل الله أن يجعله نبراسا لكل طالب العلم.



الشكر:

الحمد لله أقصى مبلغ الحمد و الشكر لله من قبل ومن بعد

وعملاً لقول الرسول صلى الله عليه وسلم 'من لم يشكر الناس لم يشكر الله'

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة و أعاننا على أداء هذا الواجب

ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل، نتوجه بالشكر و الإمتنان إلى الأستاذ المشرف

و جميع الأساتذة وأخص بالذكر بزقراري حياة و بيعيليش نور الدين.

إن قلت شكراً فشكري لن يوفيكم، حقاً سعيتم فكان السعي مشكوراً.

إن جف حبري عن التعبير يكتبكم قلب به صفاء

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين القواعد المحاسبية و القواعد الجبائية في البيئة المحاسبية الجزائرية وذلك بتسليط الضوء على العلاقة القائمة بين المحاسبة و الجباية و الإختلاف القائم بينهما، باستخدام أداة الإستبيان من أجل تحليل العلاقة بين القاعدتين لعينة من محافظي الحسابات و الإطارات المالية و المحاسبية وكذلك تحديد بعض أوجه الإختلاف الناتجة من هذه العلاقة، حيث توصلت الدراسة إلى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي أدى إلى تطوير العلاقة بين القواعد المحاسبية و القواعد الجبائية، أي أن القواعد المحاسبية تعطي صورة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة بينما القواعد الجبائية تسعى لتعظيم الإيرادات.

ولقد ارتأت هذه الدراسة لمجموعة من التوصيات منها:

-التنسيق بين المؤسسات الإقتصادية و الإدارة الجبائية.

-ربط العلاقة بين الأكاديمين و المهنيين

الكلمات المفتاحية: قواعد محاسبية، قواعد جبائية، نظام المحاسبي المالي، النظام الجبائي

Rèsumè:

Cette recherche indique le plus important de education; de conaicè la relation entre les regles gestionnaire et les regles perceptionnaire dans la comptabilité algerienne tout sa quand ontrouve les diffrent entre les deux.

Ona propose un quationaire pour analysè la relation avec l'aide des fuctionnaire et les comptabilité et aussi les fainancies après leur travail on trouve que cette relation et amillurè parceque la comptabilité donnè un exact analyse mais la perception se double les chiferes .

On conclue que

-il faut le travail ensemble enter les society èconomic et adminstrative

perceptionnaire.

-amillurè le niveaux universitaire quand on relie les professionnel et academic.

Les mots clés: règles comptable, règles fiscal , system comptable finance, system fiscal

الصفحة	العنوان
III	الشكر
IV	إهداء
V	ملخص الدراسة
VI	فهرس المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
IX	قائمة الملاحق
أ - ب	القدمة
الفصل الأول ادبيات نظرية حول القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: عرض دراسة العلاقة بين المحاسبة و الجباية
07	المبحث الثاني:تقويم العلاقة بين القواعد المحاسبية و القواعد الجباية
14	المبحث الثالث: الدراسات العلمية السابقة
25	الخلاصة
الفصل الثاني الاطار التطبيقي للعلاقة بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية	
27	تمهيد
28	المبحث الأول: منهجية الدراسة
35	المبحث الثاني:تحليل ومناقشة النتائج
43	الخلاصة
45	الخاتمة
48	قائمة المصادر و المراجع
52	قائمة الملاحق
62	الفهرس

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
09	يوضح الفرق بين القواعد المحاسبية و القواعد الجبائية في الإهلاك	1
30	توزيع أفراد العينة حسب الجنس.	1-1
31	توزيع أفراد العينة حسب العمر .	1-2
32	توزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي .	1-3
33	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة .	1-4
34	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة .	1-5
35	معامل الثبات.	2-1
35	معامل الصدق.	2-2
35	معامل الثبات.	2-3
36	معامل الصدق.	2-4
36	معامل الثبات.	2-5
36	معامل الصدق.	2-6
37	قياس ديكرات الثلاثي	3-1
37	مجال الترجيح.	3-2
37	إختبار الفرضية الأولى.	4-1
39	إختبار الفرضية الثانية.	4-2
41	إختبار الفرضية الثالثة.	4-3

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
6	النتيجة الجبائية	01
30	توزيع العينة حسب الجنس	02
31	توزيع العينة حسب العمر	03
32	توزيع العينة حسب المستوى العلمي	04
33	توزيع العينة حسب الوظيفة	05
34	توزيع العينة حسب الخبرة	06

قائمة الملاحق والاختصارات

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
51	الاستبيان استمارة	01
45	قائمة المحكمين	02
55	مخرجات (spss)	03

قائمة الإختصارات و الرموز

الدلالة	الإختصار / الرمز
Système Comptable financier	SCF
International Accounting Standard	IAS
Impôt sur les bénéfices des sociétés	IBS
Statistical Package for the Social Sciences	Spss

مقدمة

1. المقدمة:

أدى التطور السريع الذي شهده العالم و اتساع نطاق المعاملات التجارية و المالية لإجبار مختلف دول العالم على تنظيم قواعد في مجال المحاسبة و الجبائية، ومن هنا يظهر الدور الذي تلعبه الدولة في تجسيد السياسات المحاسبية و الجبائية بإعتبارها أهم القضايا التي تواجه الدولة في البيئة الإقتصادية، بحيث تعتبر أنظمة المحاسبة و الجبائية متغيران استراتيجيان يجب على المكلف مراعاتها عند ممارستها في كل عمل.

فيعتبر النظام المحاسبي المالي مصدر للمعلومات المالية فقد أحدث أثر على القوانين الجبائية، مما جعل الجزائر كغيرها من الدول أمام واقع جديد استوجب عليها الأمر بالبحث على آليات تطبيق هذه الأنظمة، كما أخذت على عاتقها تبني نظام محاسبي المالي بموجب قانون 11/07 سنة 2010 الذي كان نتيجة لمواكبة التطورات الإقتصادية من أجل ربط المؤسسات الإقتصادية بمختلف التغيرات لما يتيح لها فرصة تطبيق مبدأ أسبقية الواقع الإقتصادي على المظهر القانوني وبالرغم من هذا إلا أنها وجدت صعوبة في التوافق القواعد المحاسبية و القواعد الجبائية المستمدة من النظام الجبائي ، لأن القواعد المحاسبية تعتمد على خدمت المستثمر و القواعد الجبائية على خدمت الصالح العام فمن خلال الإختلاف بين النظامين اعتمدت الجزائر على استخراج النتيجة الجبائية من النتيجة المحاسبية بعد إعادة تعديلها حسب القواعد الجبائية. فمن خلال هذا المنطلق و الأفكار سالفة الذكر نطرح الإشكال التالي:

2. الإشكالية: ما علاقة القواعد المحاسبية بالقواعد الجبائية ؟

ولقد أنجز من الإشكالية تصور لتساؤلات تتمثل فيما يلي

- هل التوجه نحو القواعد المحاسبية يؤثر على القواعد الجبائية؟
- ماهي آثار الإلتزام بالقواعد الجبائية؟
- إلى أي مدى يمكن تحقيق التوافق بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية في ظل العراقيل التي تواجه المؤسسة الاقتصادية.

3. الفرضيات:

- التوجه نحو القواعد المحاسبية لها أثر على القواعد الجبائية لأن القواعد المحاسبية لها عدة معالجات.

- أثار الإلتزام بالقواعد الجبائية ينجم عنها عدم التطبيق الكامل للقواعد المحاسبية.
- إن إيجاد التوافق بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية حلا مناسب للمؤسسات الاقتصادية و ذلك من خلال تكييف القاعدتين.

4. أهمية الدراسة:

تسعى القواعد المحاسبية إلى تقديم مخرجات و إعداد القوائم المالية بالشكل الواضح من هنا تأتي أهمية هذا البحث من خلال تحديد الفروقات بين القواعد المحاسبية و القواعد الجبائية.

5. أسباب إختيار الموضوع: تتمثل أهم الأسباب التي جعلتنا نختار هذا الموضوع ما يلي
الميول الشخصي للمواضيع المتعلقة بالجباية والمحاسبة، ومحاولة معرفة أهم إشكاليات تطبيق SCF على أرض الواقع، وبالإضافة إلى تقييم العلاقة القائمة بين المحاسبة و الجباية كونه موضوع شائك و في الأخير محاولة الإثراء المعرفي بالمبادئ العلمية و التطبيقية للموضوع.

6. أهداف الدراسة: نسعى من خلال دراستنا إلى تحديد نقاط التباين بين القواعد المحاسبية و الجبائية و كذلك محاولة التعرف على مدى استجابة النظام المحاسبي المالي لما تحويه البيئة الجبائية من قوانين و تشريعات.

7. حدود الدراسة:

تتمثل الحدود الزمنية للدراسة في شهر مارس و أبريل لسنة 2018 ، أما الحدود المكانية تتمثل في مدينة ورقلة.

8. منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

لدراسة هذا الموضوع بشكل جيد تم الإعتماد على المنهج الوصفي فيما يخص الجانب النظري، وذلك من خلال إبراز العلاقة القائمة بين المحاسبة و الجباية في البيئة الجزائرية. وفيما يخص الجانب التطبيقي اتبعنا طريقة الاستبيان بتطبيق الدراسة على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، باستخدام الاستمارات الموزعة على أفراد مجتمع الدراسة.

9. هيكل و أجزاء البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا البحث إلى فصلين تسبقهما مقدمة و خاتمة لكل فصل، يحتوي **الفصل الأول** الجانب النظري بحيث سنتطرق في المبحث الأول لدراسة العلاقة بين المحاسبة و الجباية من خلال مطلبين حيث المطلب الأول طبيعة العلاقة بين المحاسبة و الجباية و المطلب الثاني علاقة المحاسبة بالنظام الجبائي الجزائري، أما المبحث الثاني سنتطرق تقويم العلاقة بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية وذلك من خلال مطلبين حيث أن المطلب الأول العلاقة بين القواعد المحاسبة و القواعد الجباية ،المطلب الثاني تأثير القواعد المحاسبية على القواعد الجبائية. ويندرج في المبحث الثالث الدراسات العلمية السابقة المتعلقة بالموضوع من خلال مطلبين الأول عرض الدراسات و الثاني تقييمها .

أما عن **الفصل الثاني** يتعلق بالدراسة الميدانية و هذا بالواسطة الاستبيان ،فالمبحث الأول منهجية الدراسة بحيث تضمن المطلب الأول عينة وحدود الدراسة و أسلوب جمع البيانات ، أما المطلب الثاني يتعلق بخصائص عينة الدراسة، وفيما يخص المبحث الثاني يضم مطلبين فالأول يتمثل في صلاحية أداة الدراسة و الثاني يتمثل في عرض و مناقشة نتائج الدراسة.

10. صعوبات الدراسة:

قد تعرضنا عند القيام بهذه الدراسة إلى عدة صعوبات منها:

- صعوبة الإلمام بجميع جوانب الموضوع.
- صعوبة وجود المعلومات نظرا لثقافة التحفظ بها.
- صعوبة الوصول الى المعلومة

الفصل الأول:

الاطار النظري للقواعد المحاسبية

و القواعد الجبائية

توطئة:

يعتبر موضوع العلاقة بين القواعد المحاسبية و القواعد الجبائية الشيء الذي أثار إهتمام الكثير من الباحثين، وهذا راجح إلى العديد من التطورات في الدول في المجالين المحاسبي و الجبائي.

والجزائر كغيرها من الدول خاصة بعد دخولها حيز تنفيذ للنظام المحاسبي المالي، ومع تطور الثقافة المحاسبية أدى إلى نوع من التباين في احتياجات المستخدمين للمعلومة المالية وهذا ما نتج عنه إستقلالية بين القواعد المحاسبية و القواعد الجبائية .

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الجانب النظري و ذلك من خلال المبحث الأول لتبيين العلاقة بين القواعد المحاسبية و القواعد الجبائية في البيئة المحاسبية الجزائرية، المبحث الثاني الخاص بالدراسات السابقة .

المبحث الأول : العلاقة بين المحاسبة و الجبائية

فصل المحاسبة عن الجبائية أمر ليس هين التطبيق لوجود تكامل في علاقتهما يأتي هذا المبحث لتوضيح العلاقة بين المحاسبة و الجبائية وذلك من خلال مطلبين.

المطلب الأول: طبيعة العلاقة بين المحاسبة و الجبائية

سيتم دراسة هذا المطلب من خلال التطرق إلى تاريخ العلاقة بين المحاسبة و الجبائية، حدود العلاقة بين المحاسبة و الجبائية، وإمكانية الفصل بين المحاسبة و الجبائية.

أولاً: تاريخ العلاقة بين المحاسبة و الجبائية¹

يرجع تاريخ المحاسبة الأولى إلى عهد الآشوريين حوالي 3500 ق.م من خلال مسك محاسبة عينية كأعداد الماشية أو أحجام الحبوب أو المعادن الثمينة، وينعقد الإجماع بين مؤرخي العصور القديمة على أن السجلات المحاسبية الكمية الخاصة بفراعنة مصر كانت قادرة على إحصاء كميات الغلال و الحبوب المستحقة ومراحل تحصيلها و الرصيد المتبقي في المخازن لمواجهة أزمة الغذاء و سنين الجفاف.

وفي العهد الروماني أدى تطور الإدارة المركزية إلى ظهور نظام محاسبي متطور أوكلت له مهام تسجيل نفقات و إيرادات الدولة، ويعتبر العهد الروماني خاصة نقطة إنطلاق الربط بين المحاسبة و الجبائية العامة للدولة، فقد كان ملوك الروم يقومون بعقد إجتماعات مع معاونيهم من أجل مراجعة الحسابات و التدقيق في قيمة الإيرادات الناجمة عن جبائية الأفراد.

كما أخذت المحاسبة نصيبها من التطور في العهد الإسلامي وذلك بعد توسع نطاق الحكم و ضرورة التحكم في نفقات الدولة و إيراداتها، وقد ظهرت الضرورة بصفة خاصة في عملية حساب وجمع الزكاة، هاته العملية التي توكل إلى الموظفين في الدولة.

وهكذا إستمر التطور في إستعمال المحاسبة لأغراض جبائية في القرون الوسطى خاصة بعد ظهور الأسواق و المعارض و إنتشارها في أوروبا، ومع بروز عصر التجارة، ظهرت فئات التجار بإمكانيات كبيرة مما أتاح وجود الأرضية الملائمة لظهور نظام المحاسبة المزدوج وتطوره تماشياً مع التطبيقات الجبائية أين ظهرت ضرورة مساهمة هذه

¹ - النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS-IFRS، مداخلة في إطار ملتقى وطني حول علاقة المحاسبة بالجبائية قطعية أم استمرارية في ضوء المعايير الدولية IAS-IFRS وتطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر، جامعة مستغانم، ص3

الأنشطة التجارية بجزء من أرباحها خدمة لإقتصاد دولها، وخلال القرن 15 تطور النظام المحاسبي وبدأت تأخذ التطبيقات المحاسبية الجبائية منحى أكثر تطور يدعم تواصل العلاقة بينهما.

ثانيا: حدود العلاقة بين المحاسبة و الجباية ¹

تقوم المحاسبة بتسجيل عمليات الذمة المالية اليومية للمؤسسة، ووفقا للقواعد المحاسبية سارية المفعول والتي تختلف من بلد إلى آخر، ووفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في المجال المحاسبي، من أجل تحديد نتيجة المؤسسة والتي يمكن أن تكون ربحا أو خسارة، بحيث تراعي في ذلك كل معايير الشفافية و الموضوعية لتقديم صورة صادقة و عادلة عن وضعية المؤسسة خدمة لمستعملي هذه المعلومة.

يتم احتساب الربح الجبائي انطلاقا من النتيجة المحاسبية مع الأخذ بعين الإعتبار القواعد المحاسبية (إهتلاكات، مؤونات...) وبالتالي فإن جباية المؤسسة تعتمد على المحاسبة أي على النتيجة المحاسبية بالدرجة الأولى التي تخضع للضريبة بعد التعديل و التصحيح بإتباع القواعد الجبائية المحددة في التشريعات الضريبية.

ثالثا: إمكانية الفصل بين المحاسبة و الجباية

فصل المحاسبة عن الجباية، يطرح السؤال عن إمكانية الفصل التشريعي بينهما، إذ ترتبط بعض القوانين الضريبية بالقواعد المحاسبية المقننة، فمثلا في الجزائر كما هو الحال أيضا في فرنسا، فإن القانون الجبائي الجزائري يقوم على إحترام المفاهيم المحاسبية المحددة من خلال المخطط المحاسبي الوطني سابقا و النظام المحاسبي المالي حاليا، وإذا كانت هذه الأخيرة غير متطابقة مع القواعد الجبائية لتحديد الربح الخاضع للضريبة، فيجب أولا تصحيح الأخطاء المحاسبية التي ترتكب دون قصد أو عن جهل بالقواعد المحاسبية على عكس القرارات التسييرية التي تتطلب معالجات شبه محاسبية.

ومن ثم تطبيق القواعد الجبائية لتحديد الدين الضريبي للمؤسسة تجاه المؤسسات الحكومية، هذه العلاقة المترابطة و المتداخلة و المتكاملة توضح جليا عدم إمكانية الفصل بينهما وذلك لإعتماد إحدهما على الأخرى بالرغم من إختلاف أهدافهما إذ أن المحاسبة تسعى إلى

¹ - النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS-IFRS، مرجع سابق، ص3

تحقيق متطلبات الشفافية لمستعملي المعلومة المالية، في حين أن الجبائية تسعى لخدمة المؤسسات الحكومية من خلال تحديد الربح الخاضع للضريبة .

المطلب الثاني: علاقة المحاسبة بالنظام الجبائي الجزائري

حسب النظام الجبائي الحقيقي يلزم القانون كل المؤسسات بمسك الدفاتر المحاسبية وتسجيل مختلف العمليات والتحويلات التي تقوم بها أو تطرأ عليها وذلك حتى تتمكن الإدارة الجبائية من تحصيل الجبائية المفروضة عليها مع العلم أن المؤسسة تعمل كل ما في وسعها من أجل تخفيض الربح الخاضع للضريبة بالطرق الشرعية و غير الشرعية، وعليه فإن الهدف الرئيسي من حساب النتيجة الجبائية هو تعديل النتيجة المحاسبية وفق ما ينص عليه القانون حتى تتوافق مع النتيجة الجبائية.

أولاً: النتيجة المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي:

1. تعريف النتيجة المحاسبية: حسب المادة 28 تساوي النتيجة الصافية للسنة المالية الفارق بين مجموع المنتوجات ومجموع الأعباء لتلك السنة المالية، ويكون مطابقاً لتغير الأموال الخاصة بين بداية السنة المالية ونهايتها¹.

تمثل النتيجة الصافية ربحاً عند وجود فائض في المنتوجات عن الأعباء، وتمثل خسارة في الحالة العكسية.

2. قاعدة حساب النتيجة المحاسبية : تقدم على النحو الآتي:

إيرادات على النشاط (بعد سحب أموال المستغل) - نفقات على التكاليف النشاط +/- تغيرات الديون وقروض الإستغلال الجارية +/- تغيرات بين مخزون بداية الدورة و نهاية الدورة +/- التصحيحات الخاصة بالأصول الثابتة +/- التصحيحات الخاصة بالقروض²

1 رضا جاو حدو ، جلييلة إيمان حمدي ، آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على النظام الجبائي و الجهود المبذولة لتكييفه مداخله في إطار ملتقى وطني واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة، عنابة 2013 ص4
2 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون رقم 07-11 المؤرخ 25 نوفمبر 2007

ثانيا: النتيجة الجبائية حسب قانون الضرائب:

1. تعريف النتيجة الجبائية: حسب نص المادة 140 من قانون الضرائب المباشرة الفقرة

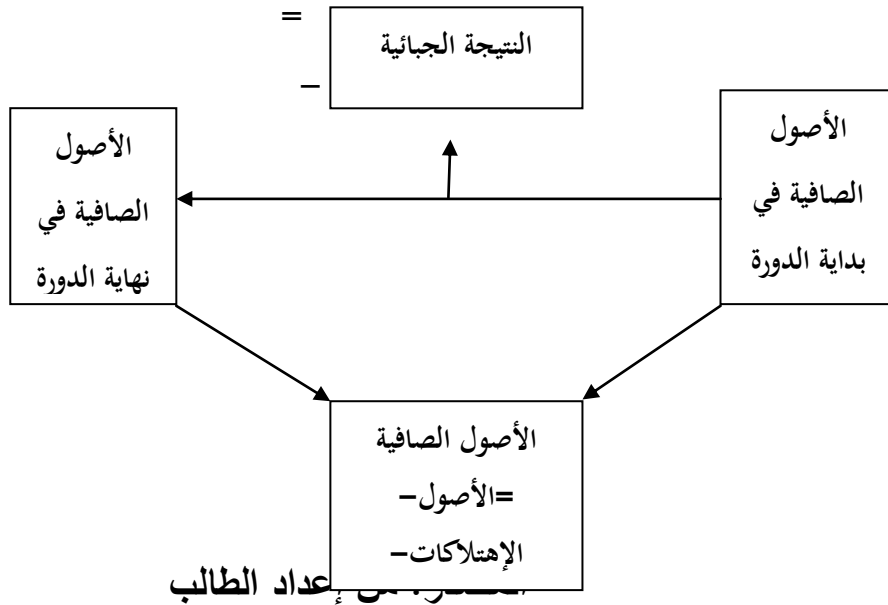
2، تعرف النتيجة الجبائية كما يلي:

الفرق في قيم الأصول الصافية لدى اختتام وإفتتاح الدورة¹، ويمكن التعبير عنها كما يلي:

الأصول الصافية= الأصول - الإهلاكات - المؤونات

إذن النتيجة الجبائية =الأصول الصافية في بداية الدورة - الأصول الصافية في نهاية الدورة

الشكل (01): يوضح النتيجة الجبائية



2. قاعدة حساب النتيجة الجبائية :

حدد المشرع الجبائي الأساس الخاضع للضريبة=الربح الصافي الناتج بين النتائج المحققة

من طرف المؤسسة - الأعباء المحتملة في إطار ممارسة النشاط (تكاليف عامة، تكاليف

مالية، إهلاكات، مؤونات، ضرائب ورسوم)

ويمكن تلخيص العلاقة بين النتيجة المحاسبية و النتيجة الجبائية كما يلي:

1 عبد النور بوعلي ، النظام المحاسبي المالي بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية و القوانين الجبائية، مذكرة الماستر، تخصص محاسبة و تدقيق، جامعة أكلي محند أوالحاج، البويرة، الجزائر، السنة الجامعية 2014/2015

النتيجة الجبائية = النتيجة المحاسبية + الأعباء المدمجة - التخفيضات - العجز المالي السابق

المبحث الثاني: تقويم العلاقة بين القواعد المحاسبية و القواعد الجبائية

سيؤدي تطبيق مبدأ أولوية الواقع الإقتصادي على الشكل القانوني إلى إختلافات بين القاعدتين المحاسبية و الجبائية في البيئة الجزائرية بحيث سنحاول من خلال هذا المبحث للتطرق في المطلب الأول إلى العلاقة بين القواعد المحاسبية و القواعد الجبائية، ومن خلال المطلب الثاني إلى تأثير القواعد المحاسبية على القواعد الجبائية.

المطلب الأول: العلاقة بين القواعد المحاسبية و القواعد الجبائية

لطالما أن تشريع القواعد المحاسبية مختلف عن تشريع القواعد الجبائية سنتطرق في هذا المطلب لدراسة العلاقة بين القاعدتين المحاسبية و الجبائية.

أولاً:تقييم التثبيتات

إعادة التقييم:

حسب النظام المحاسبي المالي إذا ارتفعت القيمة المحاسبية لأصل ما عقب إعادة تقييمه تنتج عنه الزيادة تقيد مباشرة هذه النتيجة في شكل رؤوس أموال خاصة تحت د/105 فارق إعادة التقييم¹. أما من الناحية الجبائية فقد أشارت المادة 10 من القانون المالية التكميلي لسنة 2009 لإدراج فائض إعادة تقييم التثبيتات ضمن النتيجة الجبائية في أجل 5 سنوات.

ثانياً: تدني قيمة التثبيتات

حسب النظام المحاسبي المالي تعتمد المؤسسة عند حلول تاريخ إعداد القوائم المالية إلى تقدير وفحص ما إذا كان هناك مؤشرات على إحتمال إنخفاض قيمة أصولها، حيث إذا تبث وجود المؤشرات وجب عليها تقدير القيمة القابلة للتحصيل من هذه الأصول وهذا حسب المعيار IAS36².

1 بلقاسم سعودي ، عبد الصمد سعودي ،مكافة النظام المحاسبي المالي الجزائري في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ص6

2 لخضر علاوي،معايير المحاسبة الدوليةIAS/IFRS،درووس وتطبيقات محلولة،الأوراق الزرقاء،2012،ص148.

أما من الناحية الجبائي تدني قيمة التثبيات متمثل في الإهلاك السنوي، ولا تأخذ بعين الإعتبار خسارة القيمة عند انخفاض القيمة الباقية للتحصيل عن القيمة المحاسبية الصافية.¹

ثالثاً: الإهلاك

هناك إختلاف بين القواعد المحاسبية و القواعد الجبائية من ناحية: مدة الإهلاك، طريقة الإهلاك، أساس الإهلاك

1. تاريخ بداية حساب الاهتلاك:

يحسب الاهتلاك وفقا للنظام المحاسبي المالي ابتداء من تاريخ بداية استعمال وتشغيل الأصل وليس تاريخ الحيازة على الأصل أي في اللحظة التي يكون فيها الأصل جاهزا للاستعمال وتاريخ بداية استهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية، أما من المنظور الجبائي يحسب الإهلاك من تاريخ الحيازة مع عدم مراعاة تاريخ بداية الاستعمال.

2. طريقة الإهلاك :

في النظام المحاسبي المالي وفق المادة 121-7 من الجريدة رقم 19 الطريقة الواجب تطبيقها هي التي تعكس بصدق وتيرة استهلاك المؤسسة للمنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل وهي الثابت، المتناقص وطريقة وحدات الإنتاج .

أما النظام الجبائي يعتمد على طريقة الإهلاك الخطي والمتناقص والمتزايد.²

3. مدة الإهلاك:

حسب scf الإهلاك هو توزيع منتظم للمبلغ القابل للإهلاك على المدة النفعية للأصل (العمر الإنتاجي)، ومن خلال هذا المفهوم الجديد للإهلاك فإنه يمكن معالجة مكونات تثبيت معين كما لو كانت عناصر منفصلة إذا كانت مدة المنفعة لكل منها مختلف، كما يتم مراجعة المدة النفعية بشكل دوري وذلك في حالة تغير اللوتيرة المنتظرة من المنافع الاقتصادية المتعلقة بتثبيت معين وبالتالي تعديل الإهلاك السنة المالية و السنوات المستقبلية.

1 حسبية بوسعيد،دراسة العلاقة بين القواعد المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي و القواعد الضريبية، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة و جباية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،السنة الجامعية 2015/2016ص7.

2 عبد الرزاق قريوز، الإشكاليات المحاسبية الناجمة عن الإلتزامات الجبائية للمؤسسة، مذكرة ماستر، التخصص محاسبة و جباية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، السنة الجامعية 2016/2017ص22

أما فيما يخص القواعد الجبائية تحدد مدة الإهلاك وفق تصنيف معين، لكل صنف معدل اهتلاك ثابت قد لا يعكس المدة النفعية للأصل، ولا يمكن مراجعة مدة الإهلاك خلال المدة النفعية للأصل.¹

الجدول رقم (1) يوضح الفرق بين القواعد المحاسبية و القواعد الجبائية في الإهلاك

العنصر	القواعد المحاسبية	القواعد الجبائية
طريقة الإهلاك	الاهتلاك الخطي، المتناقص ووحدات الإنتاج.	الاهتلاك الخطي، المتناقص والمتزايد.
الاهتلاك مدة	هي مدة الانتفاع بالأصل.	هي مدة حياة الأصل.
على يتم التي القيمة الاهتلاك حساب أساسها	هي تكلفة الحيازة ناقص القيمة المتبقية المتوقعة.	هي تكلفة الحيازة.
الاهتلاك حساب	من تاريخ استعمال الأصل.	من تاريخ حيازة على الأصل.

المصدر: من اعداد الطالب

رابعاً: عقود الإيجار التمويلي

حسب القواعد المحاسبية هو إيجار تترتب عليه عملية تحويل شبه كلي للمخاطر و المنافع المتعلقة بملكية أصل موضوع الإيجار إلى المستأجر، يكون هذا العقد مقرون بتحويل الملكية عند إنتهاء مدته أو عدم تحويلها وهذا حسب ما جاء في المعيار IAS17.² أما بالنسبة للقواعد الضريبية حسب قانون المالية 2014 المادة 2 دون الإخلال scf تسجل مبالغ الإيجار المقبوضة كنتائج لدى المؤجر، وبالنسبة للمستأجر المبالغ التي يدفعها لصالح المؤجر تعد تكلفة.

خامساً: الإعانات العمومية

حسب scf إعانات الإستغلال و التوازن: هي إعانات مالية مقدمة من طرف الدولة أو الهيئات عامة و مؤسسات أخرى، حيث تعوض إعانات الإستغلال النقص في بعض إعانات الإستغلال، في حين تعوض إعانات التوازن كل أجزاء الخسارة الإجمالية التي كان من

1 حسبية بوسعيد، مرجع سبق ذكره، ص7

2 شعيب شونف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزء الثاني، 2009، ص108

الممكن أن تثبت لو لم تحصل المؤسسة على هذه الإعانة و يتم إدراجها في حسابات كإيرادات ح/74.¹

بالنسبة للقواعد الجبائية في شأن إعانات الإستغلال و التوازن حسب المادة 144 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2018 فيتم إدراجها ضمن النتائج في السنة التي تم فيها تحصيلها.

سادسا: مصاريف البحث و التطوير

حسب النظام المحاسبي المالي تسجل مصاريف البحث عند تحملها ضمن الأعباء، بينما مصاريف التطوير ضمن الأصول المعنوية الثابتة بإعتبارها تؤدي إلى زيادة المنافع الإقتصادية المستقبلية وتحسين أداء الأصل.²

أما من الناحية الجبائية فالمشروع الجزائري أعتبر مصاريف البحث و التطوير أعباء غير قابلة للخصم من الربح الجبائي إلا في حدود 10% من قيمة الدخل وبدون تجاوز سقف 100.000.000 دج شريطة إعادة استثمار المبلغ المرخص بخصمه في إطار هذا البحث.³

سابعا: تكاليف الإقتراض

إذا كانت تكاليف الإقتراض تؤدي إلى توليد منافع إقتصادية مستقبلية للمؤسسة، ويمكن تقييمها بطريقة موثوق بها، فيمكن إضافتها لقيمة الأصل وإلا يتم تسجيلها ضمن الأعباء المالية في النظام المحاسبي المالي.

أما من الناحية الجبائية لا يأخذ بعين الإعتبار في تحديد تكلفة الأصل ويعتبرها مصاريف مالية تخفض من الوعاء الخاضع للضريبة.⁴

1 منصور بن عمارة، تحليل علاقة التشريع الضريبي بالنظام المحاسبي، جامعة عنابة، ص6

2 براق محمد، بوسعيد تسعديت، تطبيق النظام المحاسبي المالي ومتطلبات تكييف النظام الجبائي، بدون سنة، ص5

3 خيضر خييطي، تقييم واقع العلاقة بين القواعد المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي و القواعد الضريبية، مذكرة ماجستير، تخصص المحاسبة المالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، السنة الجامعية 2015/2016 ص58.

4 رضا جاو حدو ، جليلة إيمان حمدي ، آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على النظام الجبائي و الجهود المبذولة لتكييفه، مرجع سابق، ص8

ثامنا: العمليات المنجزة بالعملة الأجنبية

حسب القواعد المحاسبية تقتضي إعادة النظر في قيمة الأصول و الخصوم، التي تمت بالعملة الأجنبية والتي لا تزال تظهر في الميزانية، وذلك بتعديلها وفق أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري بتاريخ إقفال الميزانية.¹ أي تحول العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب الشروط والكيفيات المحددة في المعايير المحاسبية.²

أما القواعد الجبائية تسمح للمؤسسات بتسجيل الأعباء فقط في نهاية كل دورة مالية، فنقيم عناصر النقدية حسب سعر الصرف المعمول به عند تسجيلها في الميزانية .

تاسعا: مؤونات المخاطر والأعباء

حسب القواعد المحاسبية فقد أشارت المادة 14 من المرسوم 156/08 يجب أن لا يؤدي تطبيق مبدأ الحيطة إلى تكوين إحتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها. مؤونة المخاطر و الأعباء هي خصوم يكون استحقاقها أو مبلغها غير مؤكد و تندرج في الحسابات في الحالات الآتية منها:³

- عندما يكون لكيان التزام راهن (قانوني أو ضمني) ناتج عن حادث مضي.
 - عندما يكون من المحتمل أن يكون خروج موارد أمرا ضروريا لإطفاء هذا الإلتزام.
- فحسب القواعد الجبائية يشترط الإعتراف بها إذا كانت محددة بوضوح ويتوقف حدوثها بفعل الأحداث الجارية، وتقيدتها في حسابات السنة المالية وتبيانها في كشف الأرصدة المقدمة لمصلحة الضرائب في نهاية السنة.

عاشرا: الإمتيازات الممنوحة للمستخدمين

حسب القواعد المحاسبية يمكن للمؤسسة في كل عملية إقفال لحسابات السنة المالية تشكيل مؤونات مخصصة لمواجهة إلتزامات الكيان بخصوص المعاش وتكميلات التقاعد

1 الحبيب مرحوم، استراتيجية تبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة وأثره على البيانات المالية للكيانات المتوسطة وصغيرة الحجم، مذكرة

ماجستير، تخصص محاسبة ومالية جامعة حسبية بن بوعلي بالشلف، السنة الجامعية 2011/2012 ص158

2 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية 25 نوفمبر 2007 العدد 74 ص4

3 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، 25 مارس 2009، العدد 19، ص14

والتعويضات المقدمة بسبب الإنصراف إلى التقاعد أو منافع مماثلة ممنوحة لأعضاء أو الشركات وتحدد هذه المخصصات على أساس القيمة المحينة لمجموع التزامات الكيان تجاه المستخدمين آخذين بعين الاعتبار الأقدمية والمتغيرات الديموغرافية، إذ أن المؤونات المخصصة في مجال المعاشات والتقاعد هي مؤونات إجبارية وتعتبر غير واضحة بالنسبة للمؤسسات من حيث كيفية تشكيلها ولانعكاساتها على النتيجة الجبائية لأنها تخفض من الوعاء الضريبي وعلى الإدارة الجبائية أن تفصل في قابلية خصم هذا النوع من الأعباء من عدمها.¹

فحسب القواعد الجبائية فتعتبر مؤونات المعاشات و الإلتزامات المماثلة أعباء غير قابلة للخصم.²

حادي عشر: محيط التجميع

القواعد المحاسبية هو كل كيان له مقره أو نشاطه الرئيسي في الإقليم الوطني ويراقب كيان أو عدة كيانات يعد وينشر كل سنة الكشوف المالية المدمجة للمجموع المتألف من جميع تلك الكيانات.

فحسب القواعد الجبائية حسب المادة 138 تجمع الشركات يعني به كل كيان إقتصادي مكون من شركتين أو أكثر ذات أسهم مستقلة قانونا، تدعى الواحدة منها شركة الأم تحكم الأعضاء تحت تبعيتها بإمتلاكها المباشر لـ 90% أو أكثر من رأس المال الإجتماعي والذي لا يكون مملوكا كلياً أو جزئياً من طرف هذه الشركات أو نسبة 90% أو أكثر من طرف شركة أخرى يمكنها أخذ طابع الشركة الأم .

ثاني عشر: العقود طويلة الأجل

حسب النظام المحاسبي المالي عرفت المادة 1-133 العقود طويلة الأجل كالاتي: يتضمن عقد من عقود طويلة الأجل إنجاز سلعة، خدمة، مجموعة سلع أو خدمات تقع تواريخ إنطلاقها والإنتهاء منها في سنوات مالية مختلفة، وما ورد في المادة 2-133 من scf أن

1 حكيم براضية، قنديل بن توتة ، دراسة تحليلية لمدى مسابقة النظام الجبائي الجزائري للنظام المحاسبي المالي، أبحاث إقتصادية وإدارية،

العدد الثامن عشر ديسمبر 2015 ص 339

2 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2018، مرجع سبق ذكره، ص

أعباء ونواتج عمليات عقود طويلة الأجل تسجل حسب أسلوب نسبة التقدم وهذا الأسلوب يمكن من تحديد إيرادات ونتيجة كل سنة تبعا لنسبة إنجاز المشروع.¹

أما القواعد الضريبية بناء على مبدأ الحيطة و الحذر، فطريقة التقدم في الأشغال أكثر ملائمة لتحديد الوعاء الخاضع للضريبة وأكثر مصداقية مقارنة بطريقة الإتمام، أن الإدارة الجبائية تحاول التكيف مع المفاهيم والمعايير الجديدة باستثناء ما ينعكس سلبا على الوعاء الضريبي وعليه فهي ليست مجبرة أن تتوافق مع النصوص المحاسبية إجمالا بل يمكن مخالفتها لإستقلالية التشريع الجبائية.

المطلب الثاني: تأثير القواعد المحاسبية على القواعد الجبائية

إن وجود بعض الإختلافات و التفاوت القائم بين القواعد المحاسبية و القواعد الجبائية هو وليد الضرائب المؤجلة، ولإظهار الصورة الصادقة والحقيقية للكيان الإقتصادي يتم محاسبة هذا النوع من الضرائب لتحديد العبء الضريبي.

أولا: تعريف الضريبة المؤجلة

طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليه يمكن لنا تعريف الضريبة المؤجلة على أنها الضرائب المتعلقة باختلاف توقيت الإستحقاق الضريبي، وينشأ ذلك الإختلاف في التوقيت نتيجة للإختلاف بين الإعتراف بالأرباح للأغراض الضريبية و الأرباح للأغراض المحاسبية المالية، فيحصل أن تحمل فترة مالية محاسبية ببند صرف لا تخص تلك الفترة كما هو الوضع حين يضاف إلى فترة محاسبية ما بنود ارادات لا ترتبط بأنشطة الفترة نفسها². أي هو مفهوم يتعلق بالضريبة على أرباح الشركات.

1 إلهام حامدي، العقود طويلة الأجل حسب النظام المحاسبي المالي، مذكر ماستر، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الشهيد حمه لخضر

بالوادي، السنة الجامعية 2014/2015 ص

2 مسعود كسكس، أثر تطبيق الضرائب المؤجلة على جودة القوائم المالية في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة و جباية، جامعة

قاصدي مرياح ورقلة، السنة الجامعية 2013/2014 ص3

ثانيا : المعالجة المحاسبية للضريبة المؤجلة وفق النظام المحاسبي المالي¹

1. المعالجة المحاسبية لضرائب المؤجلة أصول

يتم إستعمال الحساب 133(د/ضرائب مؤجلة أصول) في الجانب المدين، و الحساب 692(فرض ضريبة مؤجلة أصول) للمبالغ الضريبة واجبة الإسترداد في السنوات المستقبلية، في الجانب الدائن. وهذا يكون عند إدراج الضريبة المؤجلة في نهاية السنة، أما عند ترصيد الضريبة المؤجلة أصول يتم تسجيل قيدها معاكسا.

2. المعالجة المحاسبية لضرائب المؤجلة خصوم

يسجل ضمن الحسابات جميع الضرائب عن النتيجة المستحقة لإدارة الضرائب ولم تسدد بعد أي تعتبر إلتزام ضريبي قصير الأجل ويسجل هذا النوع من الأعباء محاسبيا على النحو التالي:

يتم إستعمال الحساب 134(د/ضرائب مؤجلة خصوم) في الجانب الدائن و الحساب 693(د/فرض ضرائب مؤجلة خصوم) في الجانب .

المبحث الثالث :الدراسات العلمية السابقة

من أجل معالجة إشكالية الدراسة المطروحة لا بد أن نتطرق لبعض الدراسات التي كان لها السبق في تناول الموضوع أو -المواضيع المتشابهة، وذلك بغرض وضع أساس علمي للدراسة الحالية وعلى اعتبار أن وجود دراسات سابقة التي تطرقت لبعض جوانب التي تناولها الموضوع المراد دراسته يثبت قابلية موضوع للدراسة.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

هناك دراسات عالجت موضوع دراسة العلاقة بين القواعد المحاسبية و القواعد الجبائية

في المؤسسات الجزائرية ومن بينها:

أولاً: دراسة بوسبعين تسعديت 2010/2009¹ أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي الجزائري حيث تمحورت إشكالية البحث حول ماهي آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي الجزائري وما مدى ضرورة الإصلاحات الجبائية للتكيف مع متطلباته؟

1 لبوز نوح، مخطط النظام المحاسبي المالي الجديد المستمد من المعايير الدولية للمحاسبة، مؤسسة الفنون المطبعية و المكتبية لولاية بسكرة، الجزء الأول، سنة 2009 ص24

وبناء على الإشكالية الرئيسية وضعت عدة فرضيات:

- علاقة المحاسبة بالجباية علاقة نشأت منذ الأزل متعارف عليها في أغلب دول العالم.
- يحوي الإطار العام للمعايير الدولية مفاهيم أساسية تخدم الشفافية في عرض المعلومة المالية مستخدمها عكس الأنظمة الجبائية التي تتعلق بالقوانين وسياسات كل بلد.
- القواعد و المبادئ المحاسبة التي أتت بها المعايير المحاسبة الدولية لا تتناسب مع القواعد و القوانين الجبائية الجزائرية الحالية.

- إنطلاقا من الفرضيات الموضوعة للإجابة على إشكالية البحث هدفت الدراسة إلى تبيان العلاقة وكذا التباعد الموجود بين القواعد المحاسبية و القواعد الجبائية, ربط المفاهيم الجديدة التي أتت بها المعايير المحاسبية الدولية والتي بني على أساسها النظام المحاسبي المالي و القواعد الجبائية وإقتراح بعض الحلول التي من شأنها أن تساعد على التقليل من التباعد ورفع حظوظ نجاح النظام المحاسبي المالي.

-لخصت الدراسة في الأخير إلى التوصل لبعض النتائج منها:

- *يتضمن النظام الجبائي الجزائري جملة من القواعد والقوانين تبقى العلاقة بين المحاسبة و الجباية منواملة وبقوة حتى مع تغيير الثقافة المحاسبية وفقا للمعايير الدولية ما يؤدي إلى تسجيل فروقات مفاهيمية ونوعية بين النظامين الجبائي و المحاسبي المالي.
- *ترتكز نقاط الإختلاف بين القواعد المحاسبية و الجبائية والتي من شأنها التأثير على الوعاء الضريبي بالزيادة أو النقصان,حيث تجعل صورة المعالجات التي تسمح بالإنتقال من النتيجة المحاسبية إلى الجبائية غير واضحة في بعض الوضعيات كما هو شأن بالنسبة لحالات إعادة التقييم الأصول، إستعمال القيمة العادلة،.....إلخ.

ثانيا: بن توتة فندز 2011/2010²: متطلبات تكيف النظام الجبائي الجزائري لمسايرة النظام المحاسبي المالي، حيث تمحورت إشكالية البحث حول ماهي الانعكاسات المتوقعة على النظام

¹تسعديت بوسعين ، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي الجزائري، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، السنة الجامعية 2010/2009

² فندز بن توتة ، متطلبات تكيف النظام الجبائي الجزائري لمسايرة النظام المحاسبي المالي، مذكرة الماجستير، تخصص محاسبة و مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، السنة الجامعية 2011/2010

الجبائي الجزائري نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي ؟ فما هي التدابير المقترحة لتنسيق النظام الجبائي لمسايرة التغيرات الواردة في النظام المحاسبي .

وبناء على الإشكالية الرئيسية وضعت عدة فرضيات:

-تأكد طبيعة العلاقة بين النظام الجبائي و النظام المحاسبي من حيث كونها علاقة ارتباط وتكامل أكثر منها استقلالية من خلال التطرق للإطار العام لكل من الجبائية و المحاسبة و الوقوف على تشابه بعض المبادئ والمفاهيم المستخدمة في كل من النظامين وأيضا يعتبر كل منهما مصدر تشريعي بالنسبة للأخرفي حالة غياب نصوص قانونية تنظم أحدهما.

-الإختلاف بين النظامين المحاسبي و الجبائي يمكن أن يكون ناتج عن فروقات مؤقتة أو دائمة وقد يكون ناتج عن اختلاف في الأهداف بين النظامين.

-باعتبار أن النتيجة المحاسبية تعكس الوضعية المالية للمؤسسة من خلال تحديدها وفق احترام القواعد المحاسبية فقط بغض النظر عن النصوص الجبائية، أما النتيجة الجبائية فهي مبدئيا النتيجة المحاسبية المصححة.

-وانطلاقا من الفرضيات الموضوعية للإجابة على إشكالية البحث هدفت إلى ما يلي:

*الوقوف على أسباب اختلاف بغية تجاوزها الأحداث الانسجام والتوافق بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية .

*تقليص الفروقات والمعالجات عند الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية ومحاولة المقاربة بينهما.

*إعداد وتحضير بيئة تشريعية متناسقة تساهم في التحولات الاقتصادية .

*إبراز انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي لاتخاذ أفضل الاقتراحات لتسهيل عملية التكيف .

*تسليط الضوء وإزالة الغموض على الضرائب المؤجلة المعتمدة في النظام المحاسبي المالي الضرائب المؤجلة على الأصول الضرائب المؤجلة على الخصوم.

*التعرف على التدابير المتخذة والمقترحة لتسهيل عملية التكيف في 'طار احترام البساطة والمرونة.

-إذ لخصت الدراسة في الأخير إلى التوصل للنتائج منها ما يلي :

*فإن تعاريف دقيقة للثبوتات العينية والمعنوية من منظور جبائي إلى عدم تفصيل وتحليل النظام الجبائي للمصاريف العامة حيث يسودها الغموض والشمولية.

*اغفال قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة التطرق لتوافق القيمة الناتجة عن التنازل عن الثبوتات وكيفية معالجتها واقتصر فقط على فوائض القيمة وكأن المؤسسة لا تحقق إلا فوائض القيمة.

*تظهر الاختلافات بقوة كل جانب للأعباء عند الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية نظر للقيود التي تضعها الإدارة الجبائية على قابلية خصم الأعباء.

*الاختلاف بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية ناتج إما عن فروقات دائمة مستمرة نظرا للاختلاف بين القواعد عن فروقات مؤقتة تنتج بين قواعد الريح المحاسبي وقواعد التشريع الجبائي نتيجة اختلاف في الفترة التي يتم فيها الاعتراف بالإيراد أو العبء وإما عن اختلافات في الأهداف حيث يرحح هدف تحصيل إيرادات الدولة عن هدف تقديم معلومة مالية مقروءة ذات مصداقية.

*تتميز السنة الأولى لتطبيق بكثرة المعالجات نظرا للانتقال من حسابات وفق مدونة إلى حسابات وفق مدونة هذا الأمر يتطلب جهد وعناء لفتح الحسابات المتعلقة لسنة 2010 من أجل إعداد الميزانية الافتتاحية والميزانية الختامية .

ثالثا: دراسة بوعزة محمد أمين¹: 2013/2012: النظام الجبائي ظل النظام المحاسبي المالي الجديد دراسة حالة شركة الأسمنت بولاية سعيدة حيث تمحورت إشكالية البحث الجزائري في حول ما طبيعة العلاقة بين المحاسبة والجبائية في ضوء النظام المحاسبي المالي .

وبناء على الإشكالية الرئيسية وضعت عدة فرضيات وهي

-النظام المحاسبي المالي هو نظام لتنظيم المعلومة المالية المتعلقة بالمؤسسات، حيث تم احلاله في مكان المخطط المحاسبي الوطني.

¹ محمد أمين بوعزة ، النظام الجبائي الجزائري في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وجبائية، جامعة د.الطاهر مولاي سعيدة،الجزائر، السنة الجامعية 2012/2013

- لا توجد علاقة بين المحاسبة و الجبائية في ضوء النظام المحاسبي المالي بإعتبار أن هذا الأخير أعد لخدمة شرائح واسعة من المستخدمين بخلاف الجبائية التي تهدف إلى خدمة الصالح العام.
- قامت الجزائر بإصلاحات في النظام الجبائي لمواكبة التطور الحاصل في المجال المحاسبي.
- يحدد الوعاء الضريبي بطريقة مستقلة عن محاسبة المؤسسات.
- انطلاقا من الفرضيات الموضوعية للإجابة على إشكالية البحث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين المحاسبة والجبائية في ظل النظام المحاسبي المالي وكذا الإجراءات الجبائية المصاحبة لتطبيق النظام المحاسبي المالي بالإضافة إلى تحديد الاختلافات بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية وفي الأخير التعرف على المنهجية التي يتحدد على أساسها الوعاء الضريبي وكذا المصطلح الجديد بالضريبة المؤجلة.
- إذ لخصت الدراسة في الأخير إلى التوصل إلى بعض النتائج التالية: منها:
- * يهدف النظام المحاسبي المالي إلى تقديم معلومات اقتصادية مفضلة وموثوقة فيها بغية تشجيع المستثمر بينما يهدف النظام الجبائي إلى تعظيم موارد الدولة من خلال تحصيل الضرائب.
- * يتفق النظام المحاسبي المالي مع التشريع الجبائي في كيفية قياس نتائج نشاط الوحدات الاقتصادية وذلك عن طريق متقابلة الإيرادات والأعباء إلا أن الاختلاف يكمن في مفاهيم ومكانات كل من الإيرادات والأعباء وكذا طرق القياس الواجب اتباعها.
- * تعتبر قواعد النظام المحاسبي المالي مقبولة جبائيا ما لم يرد نص يمنع أو يتعارض مع هذه القواعد أو يلزم المؤسسات باتباع طريقة محدودة من هذه القواعد مثل طرق الاهتلاك حيث يلزم المشرع الجبائي المؤسسات على اتباع طريقة الاهتلاك الخطي باستثناء بعض الحالات.
- * المحافظة على الارتباط بين المحاسبة والجبائية سيؤدي بالضرورة إلى تعاضد عدد إعادة المعالجات على مستوى التصريح الجبائي .
- * يجب على المحاسبين أن يكونوا اختصاصيين جديين في القانون الجبائي نظرا للارتباط الوثيق بين المحاسبة والجبائية .

رابعاً: دراسة بوعلي عبد النور 2015/2014¹: النظام المحاسبي المالي بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية والقوانين الجبائية حيث تمحورت إشكالية البحث حول ما مدى توافق تطبيق النظام المحاسبي المالي مع القوانين الجبائية وماهي الجهود المبذولة للتقريب بينها؟

وبناء على الإشكالية الرئيسية وضعت عدة فرضيات وهي

- النظام المحاسبي المالي يراعي تطبيق مستجدات المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي.

- سمو القانون الجبائي على النظام المحاسبي المالي جعل تطبيق النظام المحاسبي المالي ناقص، أي انه يطبق بوجه غير كامل.

- هناك العديد من العناصر مقبولة جبائياً ومحاسبياً، أي لها نفس المعالجة المحاسبية والجبائية.

- وإنطلاقاً من الفرضيات الموضوعية للإجابة على إشكالية البحث، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهم الاختلافات بين الجبائية والنظام المحاسبي المالي وتوضيح العلاقة بين العلاقة بين المحاسبة والجبائية من المنظور الدولية وكذلك وفق القوانين الجزائرية.

- توصلت الدراسة في الأخير إلى النتائج التالية:

* من خصوصيات النظام الجبائي المرونة والتغير السريع ومواكبة التطورات الحاصلة على مستوى البيئة الاقتصادية الجزائرية وهذا ما يؤدي بنا إلى التفاؤل مستقبلاً بأن تكون هناك إصلاحات أخرى على مستوى القوانين الجبائية لتزيد من حرية تطبيق النظام المحاسبي المالي وعدم عرقلته.

* إن الإصلاحات الجبائية التي قامت بها الدولة تعتبر غير كافية لتتلاقى الاختلاف الموجود بين المحاسبة والجبائية.

* ومن متطلبات تطبيق التقييم وفق القيمة العادلة في تقييم الأصول والخصوم بالخصوص التنسيقات هو وجود سوق نشط غياب هذا السوق يجعل من المستحيل تطبيق هذا المبدأ كما أن الإدارة الجبائية تسمح في بعض الأحيان للمؤسسات بإعادة تقييم أصولها وذلك وفق معدلات

¹ عبد النور بوعلي ، النظام المحاسبي المالي بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية والقوانين الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص 83

محددة وهذا ما يشير إلى إدراك الإدارة الجبائية بأهمية إعادة تقييم التثبيات لإعطاء صورة ودية عن وضعية أصول المؤسسة.

*الضريبة المؤجلة لا تعتبر كحل لمشكلة اختلاف القوانين الجبائية مع القواعد المحاسبية إلا أنها تساعد في إظهار الاختلاف بين المحاسبة والجبائية وتساعد في حساب النتيجة الجبائية .

خامسا: دراسة ميسي سارة¹2015/2014: مدى ملائمة النظام المحاسبي المالي مع متطلبات النظام الجبائي الجزائري حيث تمحورت إشكالية البحث حول ما مدى ملائمة النظام المحاسبي المالي مع متطلبات النظام الجبائي الجزائري؟

-وبناء على الإشكالية الرئيسية وضعت فرضيات وهي .

*إذا كان محتوى الإطار العام للنظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية عبارة عن مفاهيم أساسية موحدة في عرض معلومات مالية تتميز بالثقافية لمستخدميها فإن محتوى النظام الجبائي الجزائري يتعلق بالقوانين والبيانات وتختلف هذه الأخيرة من بلد إلى بلد.

*هناك عدة نقاط إختلاف وتباعد بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي خاصة تلك المتعلقة بتحديد النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية منها الضرائب المؤجلة والاهتلاكات والتقييم بالقيمة العادلة.

*يتم إثبات إختلاف الاهتلاكات محاسبيا وجبائيا عدة جوانب والمتمثلة في مدى الاهتلاك وطريقة وتاريخ بدايته كما تثبت الضرائب المؤجلة من خلال وجود الفروقات الزمنية في حدوث العمليات محاسبيا وجبائيا ومنها الفروقات الناتجة عن مصاريف الزامية مثلا.
-ومن النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة.

*هناك العديد من نقاط التعارض والاختلاف بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائر لذلك يجب العمل على إزالتها لتقادي المشكلات المترتبة عنها.

*من خلال الجهود المبذولة وجملة الحلول المقترحة والتي من الممكن أن تقلل من أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي الجزائري يلاحظ أن الدولة تعمل على تطبيق وملائمة قواعد وقوانين النظام الجبائي الجزائري وفقا للمفاهيم الجديدة من أجل تحقيق النتائج المرجوة من تطبيق النظام المحاسبي المالي.

¹سارة ميسي ، مدى ملائمة النظام المحاسبي المالي مع متطلبات النظام الجبائي الجزائري، مذكرة ماستر علوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، السنة الجامعية 2014/2015

*يتم إثبات الاختلافات بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري من خلال الاهتلاكات والضرائب المؤجلة بوجود فروقات مؤقتة بين الأحداث المحاسبية وآثارها الجبائية المستقبلية.

سادسا: دراسة نعيمة عيساني 2017/2016¹ أثر أنظمة الإخضاع الجبائي على الممارسات المحاسبية في البيئة الجزائرية دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب الكبير بورقلة حيث تمحورت إشكالية البحث حول مامدى تأثير أنظمة الإخضاع الجبائي على الممارسات المحاسبية؟ في المفاضلة بين طرق القياس و الإقرار و الإفصاح؟

وبناء على الإشكالية الرئيسية وضعت عدة فرضيات وهي

-يعتبر رقم الأعمال السنوي المحقق للمؤسسة أهم معيار يعتمد عليه النظام الجبائي في تحديد نوع الإخضاع المناسب . للمؤسسة، ويقدر المبلغ ب 30.000.000 DA
-تقوم المؤسسة بتحديد الدخل الخاضع للضريبة إنطلاقا من تحديد الربح المحاسبي بعد تعديله لأن المحاسبة تعتبر الأساس في تحدي الوعاء الجبائي.

-تعتبر طريقة الإهلاك الخطي والتكلفة التاريخية الأنسب للمؤسسة بحيث تلبي إحتياجات النظام الإخضاع الجبائي من المعلومة المناسبة.

-وإنطلاقا من الفرضيات الموضوعية للإجابة على إشكالية البحث هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق ما يأتي:

*تعرف على كيفية قيام المؤسسات الإقتصادية بتطبيق أنظمة الإخضاع الجبائي في منظومتها المحاسبية.

*قياس مدى تأثير الذي يمكن أن يحدثه التشريع الجبائي في الجزائر على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الإقتصادية.

-فقد لخصت الدراسة في الأخير للتوصل إلى بعض النتائج التالية:

*فرضت التشريعات الجبائية قواعد تأثرت بصورة جلية على الممارسات المحاسبية في البيئة الجزائرية مما جعلها مقيدة بأنظمة جبائية تخضع لها المؤسسة على حسب نشاطها ورقم أعمالها

¹نعيمة عيساني، أثر الإخضاع الجبائي على الممارسات المحاسبية في البيئة الجزائرية، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، السنة الجامعية 2016/2017

المحقق من أجل تنظيم العمليات المحاسبية التي يقوم بها المحاسبين في المؤسسات بشرط مسك الدفاتر المحاسبية.

*تدخل المشرع الجبائي في تحديد قواعد الإهلاكات و المخصصات والإحتياطات ورفض بعض النفقات و الأعباء وهذا يدل على أن الضوابط و القواعد المحاسبية تتأثر بالقواعد و الضوابط الجبائية من خلال إختيار نظام إخضاع جبائي المناسب للمؤسسة إنطلاقاً من تحديد مبلغ رقم أعمالها من أجل مزاولتها نشاطها المحاسبي و الجبائي.

سابعاً: دراسة جاو حدو رضا¹: آثار تبني المعايير المحاسبة الدولية على النظام الجبائي حيث تمحورت إشكالية البحث حول ماهو آثار تطبيق المعايير المحاسبة الدولية في الجزائر على النظام الجبائي، وما هو حجم الجهود المبذولة في إطار عملية تكيفه مع مفاهيم النظام المحاسبي المالي؟

-ويرتبط على الإشكالية الرئيسية عدة فرضيات وهي:

*أي تعديل في النتيجة المحاسبية سيؤدي بالضرورة إلى التأثير على النتيجة الجبائية.

*القواعد والمبادئ المحاسبية التي أتت بها المعايير المحاسبية الدولية لا تتناسب مع القواعد و القوانين الجبائية الجزائرية .

*ضرورة القيام ببعض الإصلاحات الجبائية لتكييفها مع الممارسات المحاسبية الجديدة المبنية على المعايير المحاسبية الدولية بهدف الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية دون المساس بحجم الوعاء الخاضع للضريبة.

-الهدف من هذه الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى توضيح أثر تبني المعايير المحاسبية على النظام الجبائي وكذا معرفة أهم نقاط الإختلاف بين القواعد المحاسبية و القواعد الجبائية.

-ومن النتائج المتوصل إليها الباحث في هذه الدراسة

أن الجزائر قامت بتكييف نظامها الضريبي مع ما إحتواه قانون المالية 2010/2009.

المطلب الثاني: علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

¹رضا جاوحدو ، اثار تبني المعايير المحاسبية الدولية على النظام الجبائي،دراسة حالة، جامعة باجي مختار عنابة الجزائر.

بعد الإطلاع على أهمية ونتائج الدراسات السابقة، سنحاول من خلال هذا المطلب إبراز أهم ما جاءت به هذه الدراسات السابقة.

أولاً: دراسة بوسبعين تسعديت 2010/2009: أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي الجزائري جاءت هذه الدراسة لتتطرق إلى ماهية المحاسبة و الجباية والعلاقة القائمة بينهما و المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) والهيئات القائمة على إصدار المعايير الدولية للمحاسبة و التقارير المالية بحيث هذه الدراسة تتوافق إلى حد ما مع دراستنا في الإختلاف بين القواعد المحاسبية و القواعد الجبائية.¹

ثانياً: بن توتة قندز 2011/2010:² متطلبات تكييف النظام الجبائي الجزائري لمسايرة النظام المحاسبي المالي تناولت هذه الدراسة مصادر التشريع للنظام الجبائي والنظام المحاسبي ،تحديد كل من النتيجة المحاسبة والجبائية الانعكاسات الجبائية المترتبة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي.

ثالثاً: بوعزة محمد أمين 2013/2012:³ النظام الجبائي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد (دراسة حالة الإسمنت بولاية سعيدة) تناول الباحث في دراسته الإصلاح المحاسبي في الجزائر وكذلك التطرق للنظام المحاسبي المالي من حيث الماهية و الإطار التصوري لهذا النظام، بحيث تتفق مع دراستنا الحالية في تأثير العلاقة بين القواعد المحاسبية و القواعد الجبائية.

رابعاً: بوعلي عبد النور 2015/2014:⁴ النظام المحاسبي المالي بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية والقوانين الجبائية تطرق الباحث من خلال دراسته إلى النظام المحاسبي و النظام الجبائي، بحيث تختلف هذه الدراسة عن دراستنا الحالية بالإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية والتوحيد والتوافق المحاسبي والنماذج المحاسبية الدولية .

1 تسعديت بوسبعين ، مرجع سبق ذكره

2 قندز بن توتة ،مرجع سبق ذكره

3 محمد أمين بوعزة ، مرجع سبق ذكره

4 عبد النور بوعلي ، مرجع سبق ذكره

خامسا: دراسة ميسي سارة 2015/2014:1¹ مدى ملائمة النظام المحاسبي المالي مع متطلبات النظام الجبائي الجزائري (دراسة حالة عينة من المؤسسات)، جاءت هذه الدراسة لتبين علاقة النظام المحاسبي المالي بالنظام الجبائي الجزائري، وكذا الإختلافات بين النظامين، ويكمن وجه الإختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسة السابقة في علاقة النظام المحاسبي الدولي بالأنظمة الجبائية في الدول .

سادسا: دراسة نعيمة عيساني 2017/2016:2² أثر أنظمة الإخضاع الجبائي على الممارسات المحاسبية في البيئة الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب الشرقي بورقلة)، تطرقت الباحثة من خلال الدراسة إلى توضيح كل من التشريع الجبائي الجزائري و النظام المحاسبي المالي بحيث تختلف هذه الدراسة عن دراستنا في خصوصية الإخضاع الجبائي لكل الشركات و متطلبات القياس و الإعتراف،الإفصاح من وجهة نظر كل من النظامين وكذا الممارسة المحاسبية.

سابعا: دراسة جاو حدو رضا:3³ آثار تبني المعايير المحاسبية الدولية على النظام الجبائي (حالة الجزائر)

جاءت هذه الدراسة لتبين مدى تأثير العلاقة بين المحاسبة و الجباية في إطار التطورات التي يشهدها المجال المحاسبي، حيث تختلف عن دراستنا في تفادي جهود المنظمة الدولية المحاسبية للتعارض المعايير المحاسبية الدولية مع القواعد الجبائية ما يميز الدراسة الحالية بالدراسات السابقة:

يتبين من خلال الدراسات السابقة أن كل دراسة جاءت لتكمل ما بدأتها الدراسة التي تسبقها إذ يعتبر موضوع دراسة العلاقة بين القواعد المحاسبية و القواعد الجبائية من المواضيع الأساسية في العلوم المحاسبية و الجبائية، إذ ما له من أهمية بالغة في المؤسسات الإقتصادية .

1 سارة ميسي ، مرجع سبق ذكره

2 نعيمة عيساني، مرجع سبق ذكره

3 رضا جاو حدو ، مرجع سبق ذكره

إذن نجد توافق بين دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة من حيث المضمون حول تقويم العلاقة بين القواعد المحاسبية و القواعد الجبائية، كما تهدف بذلك إلى معرفة مدى ملائمة القواعد الجبائية مع القواعد المحاسبية.

خلاصة الفصل:

تناولنا من خلال هذا الفصل علاقة المحاسبة بالجباية، وبعدها تم التطرق للعلاقة بين القواعد المحاسبية و القواعد الجبائية من خلال الإختلافات القائمة بينهما، لأن لكل قاعدة طريقة و نظام لمعالجة عناصر المحددة للريح فهناك أعباء مقبولة محاسبيا بينما جبائيا غير مقبولة أو تقبل وفق شروط و أسقف محددة، أي أن الإنتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية يعبر بعدة تعديلات لوجود العديد من الإختلافات الدائمة و المؤقتة بين المحاسبة و الجباية.

الفصل الثاني:

دراسة ميدانية

توطئة:

بعد أن تناولنا في الفصل الأول الجانب النظري لموضوع دراسة العلاقة بين القواعد المحاسبية و القواعد الجبائية في البيئة المحاسبية الجزائرية، سنقوم في هذا الفصل بإسقاط دراستنا النظرية على الجانب التطبيقي معتمدين على استطلاع وجهات نظر عينة من المحاسبين و محافظي الحسابات، اطارات مالية ومحاسبية بالمؤسسات في ولاية ورقلة.

سنتناول في هذا الفصل الدراسة الميدانية لمعرفة العلاقة بين القواعد المحاسبية و القواعد الجبائية في البيئة المحاسبية الجزائرية ولتحقيق هدف الدراسة قمنا بتصميم استمارة استبيان تتضمن ثلاثة محاور وهي كالآتي:

أثر التوجه نحو القواعد المحاسبية، الإلتزام بالقواعد الجبائية وفي الأخير تكييف القواعد الجبائية مع القواعد المحاسبية.

سنقوم بعرض هذا الفصل من خلال التطرق إلى:

المبحث الأول: منهجية الدراسة

المبحث الثاني: تحليل و مناقشة النتائج

المبحث الأول: منهجية الدراسة

المطلب الأول: طريقة تصميم الدراسة

أولاً: مجتمع الدراسة:

يقصد به مجموعة عناصر لها خاصية أو عدة خصائص مشتركة تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى و التي تجرى عليها البحث .

وعند القيام باختيار مجتمع الدراسة تم الاعتماد على معيار المؤهل العلمي والعملية، كشرط أساسي لتوزيع الاستمارات على عينة الدراسة، وذلك بغية ضمان قدرة أفراد العينة على التعامل مع محتوى الاستبيان بشكل جيد .وبالتالي كان التركيز على الأكاديميين الحائزين على شهادات علمية في المحاسبة والتخصصات ذات الصلة، وكذا المهنيين أصحاب الخبر .وفيما يلي يتم عرض للفئات التي تشكل مجتمع الدراسة:

الفئة الأولى: خبير محاسبي؛

الفئة الثانية: محاسبي الحسابات

الفئة الثالثة: محاسب معتمد

الفئة الرابعة: أستاذ جامعي مهتم بالمحاسبة

الفئة الخامسة: إطار محاسبي ومالي في مؤسسة

ثانياً: عينة الدراسة:

1/ العينة الإستطلاعية :

تتكون العينة الإستطلاعية من 10 موظفين من كلا الجنسين (ذكور، إناث)، ومختلف الفئات العمرية والمستوى العلمي، الوظيفي، الخبرة المهنية.

2/ العينة النهائية:

تم إختيار عينة من مختلف الجنسين ومختلف الفئات العمرية والمستوى العلمي، الوظيفي، الخبرة المهنية وقد تم توزيع 45 استبيان وقد تم استرجاع 40 أي أن العينة النهائية تتكون من 40.

ثالثا أسلوب جمع البيانات:

قمنا في هذه الدراسة باستخدام طريقة الإستقصاء من خلال الإستبيان في جمع البيانات و قد تم تصميم الإستبيان و تقسيمه إلى جزئين هما: تضمنت استمارة الاستبيان أربعة عشر سؤالاً، بوبت في ثلاثة محاور رئيسية، ويمكن عرض المحاور الرئيسية للاستمارة كما يلي:

الجزء الأول: تضمن هذا المحور الأسئلة المتعلقة بالمعلومات الديمغرافية للمستجوب من خبرة ومجال العمل... الخ، و يحتوي على 5 أسئلة.

الجزء الثاني: تم تقسيم هذا الجزء إلى ثلاث محاور

المحور الأول: التوجه نحو القواعد المحاسبية ويحتوي على 5 أسئلة.

المحور الثاني: الإلتزام بالقواعد الجبائية ويحتوي على 5 أسئلة.

المحور الثالث: تكييف القواعد الجبائية و القواعد المحاسبية ويحتوي على 4 أسئلة.

رابعا: أساليب تحليل البيانات

البرامج المستخدمة: قمنا خلال هذه المرحلة بفرز وتحليل الإجابات المتضمنة في الاستمارة، قصد بناء قاعدة معطيات والتي تتم إعدادها برنامج EXCEL 2007 تم تفريغ الإجابات من الاستمارات و استخدام البرنامج الإحصائي SPSS V25.

معامل ألفا كرونباخ من أجل إختبار ثبات أداة الدراسة

المتوسط الحسابي و الإنحراف المعياري لمعرفة اتجاه اجابات أفراد العينة

خامسا: الحدود المكانية والزمنية

1/ الحدود المكانية: تحاول هذه الدراسة استقصاء آراء المحاسبين ومحافظي الحسابات

والإطارات المالية والمحاسبية وبالتالي الحدود المكانية تتمثل في دولة الجزائر، ولاية ورقلة.

2/ الحدود الزمنية: تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة في الفترة الممتدة بين تاريخ توزيع استمارة

الاستبيان وتاريخ استلام آخر استمارة شهر افريل 2018

المطلب الثاني: عرض خصائص عينة الدراسة

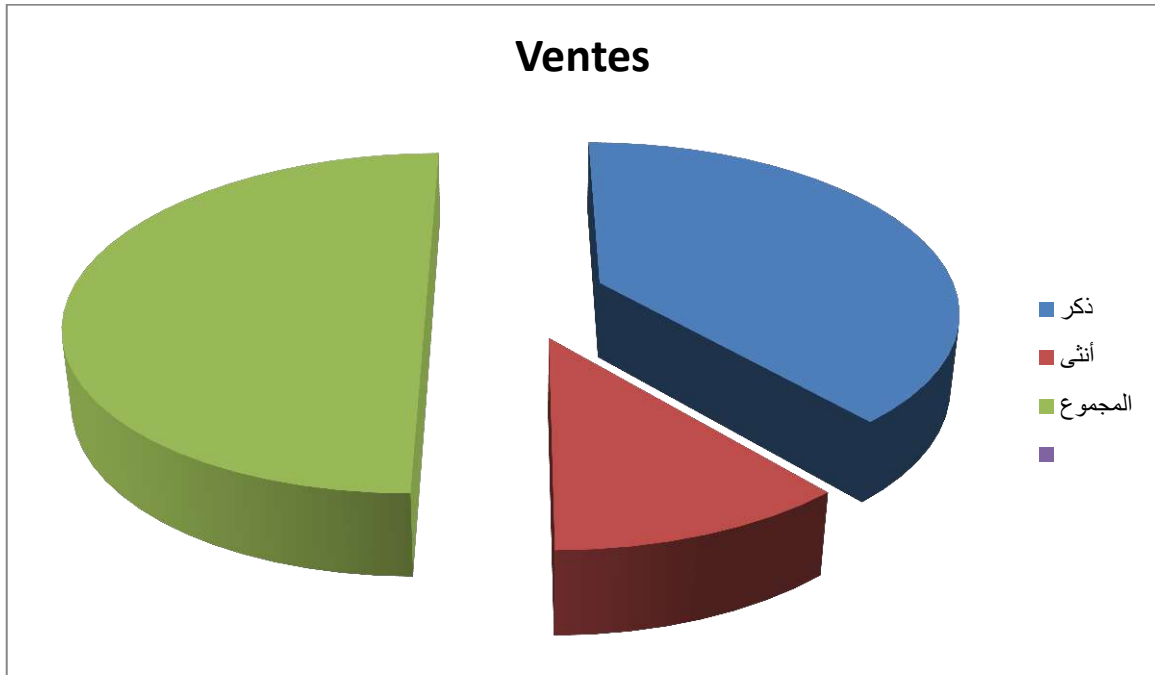
بيانات خاصة بالعاملين

1/ توزيع عينة الدراسة حسب الجنس:

الجدول (1-1) توزيع العينة حسب الجنس

النسبة المئوية	التكرار	الجنس
77.5%	31	ذكر
22.5%	09	أنثى
100%	40	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss v25



الشكل رقم 02 يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

تتكون عينة الدراسة من 40 فردا منهم 31 ذكر و 09 إناث، حيث يوضح الشكل أعلاه

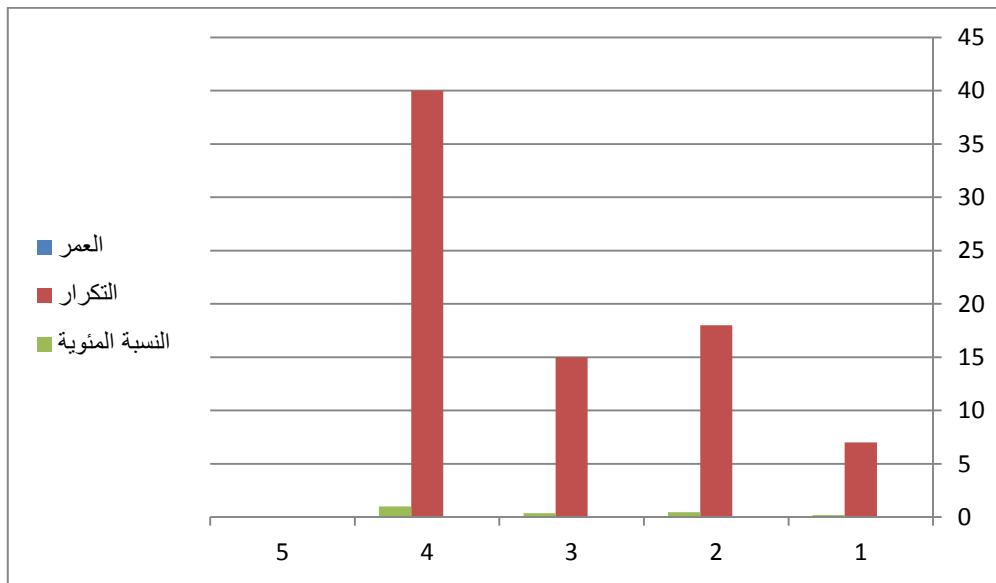
(1-1)، والمتمثل في توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس، أن نسبة الذكور كانت مرتفعة مقارنة بالنسبة للإناث حيث بلغت النسبة %77.5 في حين قدرت نسبة الإناث بـ 22.5%.

2/توزيع عينة الدراسة حسب العمر:

الجدول (1-2) توزيع العينة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30	7	17.5%
30من 40 سنة	18	45%
أكبر من 40	15	37.5%
المجموع	40	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss v25



الشكل رقم 03 يوضح توزيع عينة الدراسة حسب العمر

من خلال الجدول (1-2) والخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر نلاحظ أن عدد أفراد العينة الذين

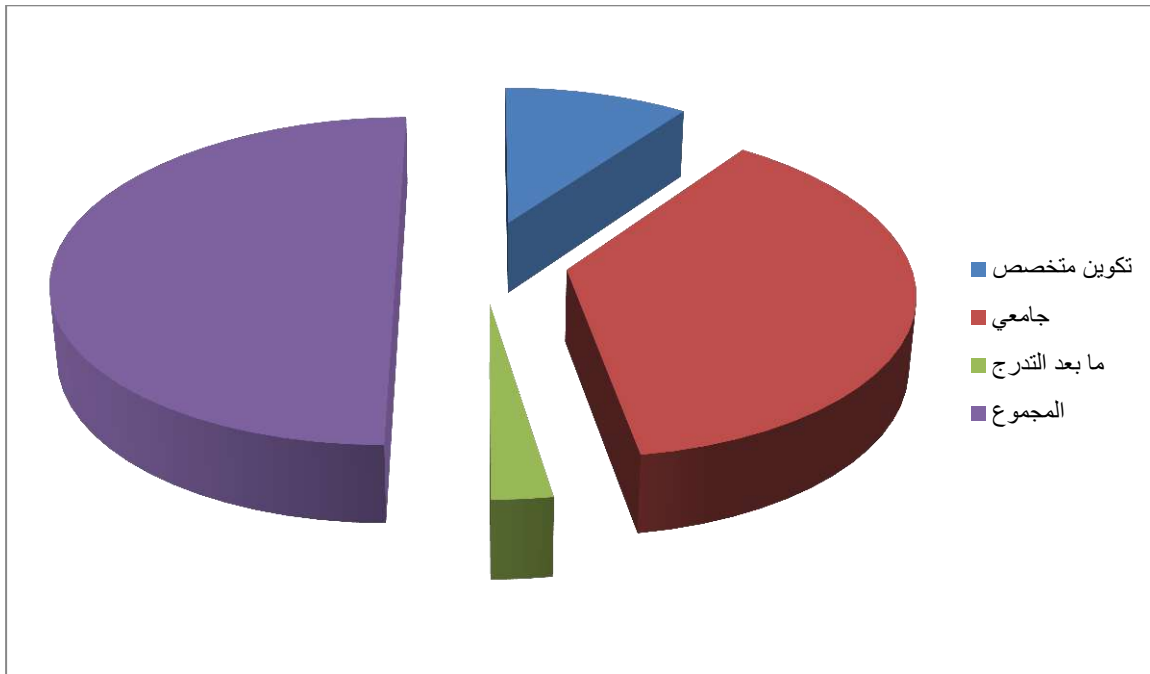
يقل عمرهم عن 30 عاما هو 7 أفراد، أي بنسبة % 17.5 من إجمالي العينة، بينما عدد أفراد العينة الذين يتراوح عمرهم من 30 إلى 40 عاما هو 18 فرد بنسبة % 45 أما الأفراد الذين يتجاوز سنهم 40 عاما فكان عددهم 15 فردا أي ما يعادل نسبة % 37.5 من إجمالي أفراد العينة.

3/توزيع عينة الدراسة حسب المستوى العلمي:

الجدول (1-3) توزيع العينة حسب المستوى العلمي

النسبة المئوية	التكرار	المستوى التعليمي
20%	8	تكوين متخصص
75%	30	جامعي
5%	2	ما بعد التدرج
100%	40	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss v25



الشكل رقم 04 وضح توزيع عينة الدراسة حسب المستوى العلمي

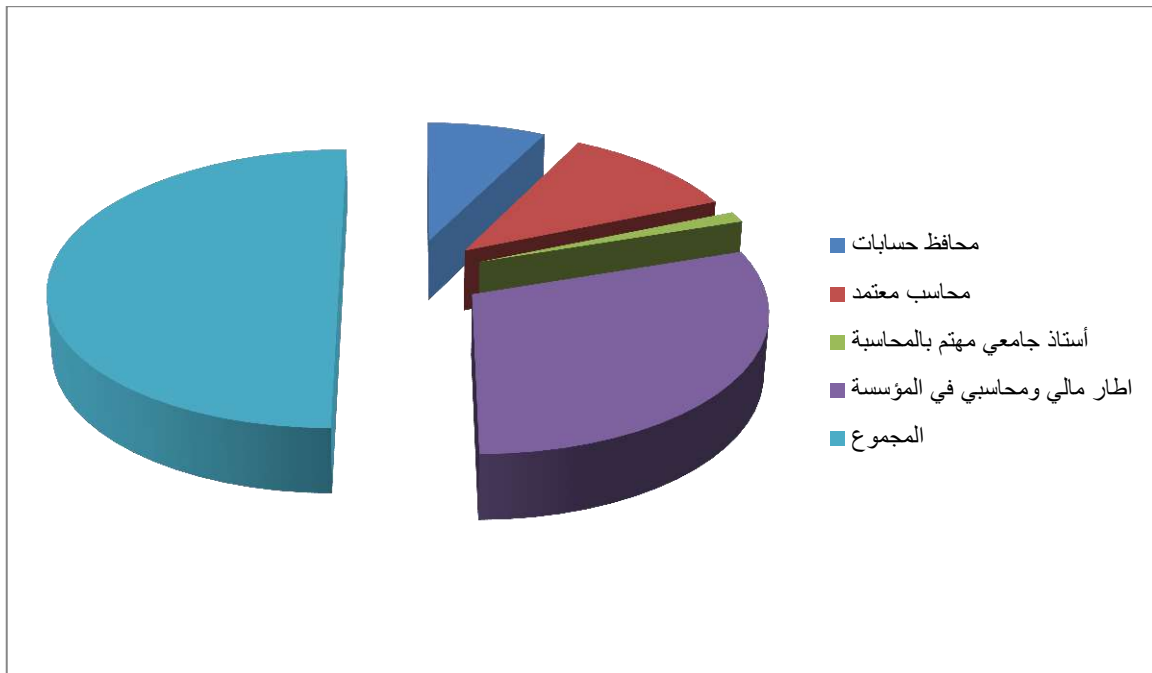
يمكن أن نلاحظ من خلال الجدول (1-3) بأن أصحاب الشهادة الجامعية نسبتهم مرتفعة، بحيث أن أغلب أفراد العينة لديهم مستوى جامعي. وقد بلغت نسبة المستجوبين الحاصلين على شهادة جامعية % 75 أي ما يعادل 30 فرداً، في حين بلغت نسبة أفراد العينة الحائزين على تكوين متخصص % 20 أي ما يعادل 8 أفراد، أما المستجوبين الحاصلين على شهادة ما بعد التدرج فتمثل نسبتهم % 5 أي ما يعادل فردين .

4/توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة:

الجدول (1-4) توزيع العينة حسب الوظيفة

النسبة المئوية	التكرار	الوظيفة
15%	6	محافظ حسابات
22.5%	9	محاسب معتمد
2.5%	1	أستاذ جامعي مهتم بالمحاسبة
60%	24	اطار مالي ومحاسبي في المؤسسة
100%	40	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss v25



الشكل رقم 05 يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة

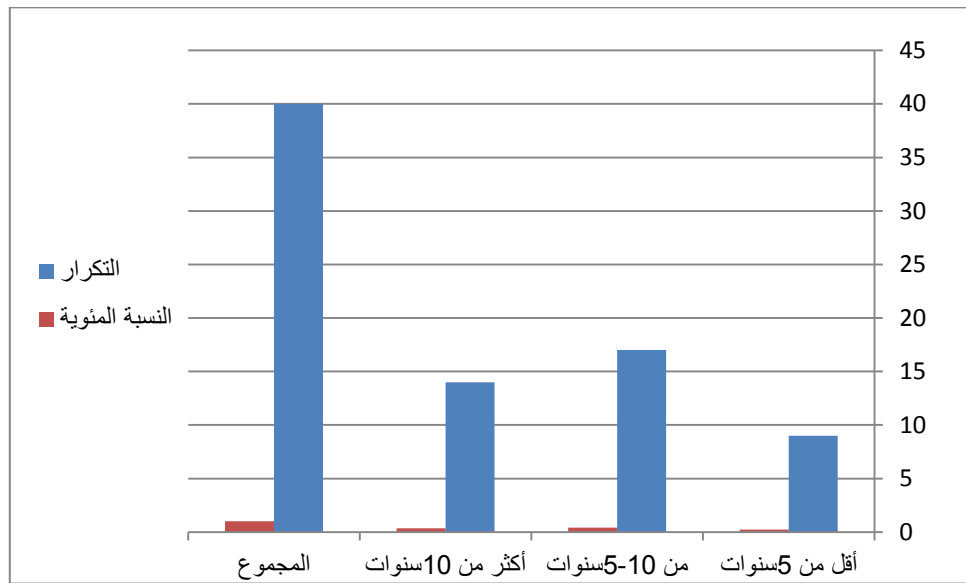
من خلال الجدول (4-1) توزيع العينة حسب الوظيفة يمكن أن نستكشف بأن أغلبية المستجوبين من فئة الإطارات المالية في المؤسسات، حيث بلغت نسبة مشاركتهم % 60 أي ما يعادل 24 فرداً، أما النسب الأخرى فمتباينة بين المحاسبين ب % 22.5 و عددهم 9، ومحافظي الحسابات % 15 بحيث قدر عددهم ب6 و النسبة % 2.5 الباقية كانت للأساتذة المهتمين بالمحاسبة وعددهم فرد.

5/توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة:

الجدول 5-1 توزيع العينة حسب الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	9	22.5%
من 5-10 سنوات	17	42.5%
أكثر من 10 سنوات	14	35%
المجموع	40	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss v25



الشكل رقم 06 يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة

من خلال الجدول (5-1) نلاحظ أن عدد أفراد العينة التي تقل خبرتهم عن 5 سنوات هو 9 أفراد أي ما يعادل نسبة 22.5% بينما عدد أفراد العينة الذين تتراوح خبرتهم بين 5 سنوات إلى 10 سنوات هو 17 فرد أي نسبة 42.5% أما الأفراد الذين تتجاوز خبرتهم عن 10 سنوات فكان عددهم 14 فردا أي ما يعادل نسبة 35% من إجمالي العينة.

المبحث الثاني: تحليل و مناقشة النتائج

المطلب الأول: صلاحية أداة الدراسة

أولاً: صدق المحكمين: بعد تصميم الإستبيان قمنا بتحكيمة من طرف أساتذة ، بقصد إستجابة المستجوبين لهذا الإستبيان.

ثانيا: الصدق و الثبات: قبل تحليل نتائج وفرضيات الدراسة،لابد من التأكد من موثوقية أداة القياس المستخدمة،حيث تعكس الموثوقية هنا درجة ثبات أداة القياس .وتوجد عدة اختبارات تقيس الثبات الداخلي لأداة الدراسة،أهمها معامل ألفا كرونباخ.

المقياس الأول:التوجه نحو القواعد المحاسبية

2-1 الثبات:

عدد الفقرات	ألفا كرونباخ
05	0.605

من الجدول نلاحظ أن معامل الثبات الفاكرونباخ يساوي 0.605وهو معامل قوي و منه نستنتج أن المقياس ثابت.

2-2 الصدق:

عدد الفقرات	معامل الصدق
05	0.777

من الجدول نلاحظ أن معامل الصدق للمقياس يساوي إلى 0.777 وهو معامل صادق نستنتج مما سبق بأن المقياس صالح للدراسة.

المقياس الثاني: الإلتزام بالقواعد الجبائية

2-3 الثبات:

عدد الفقرات	ألفا كرونباخ
05	0.675

من الجدول نلاحظ أن معامل الثبات الفاكرونباخ يساوي 0.675وهو معامل قوي و منه نستنتج أن المقياس ثابت.

2-4 الصدق:

عدد الفقرات	معامل الصدق
05	0.821

من الجدول نلاحظ أن معامل الصدق للمقياس يساوي إلى 0.821 وهو معامل صادق . نستنتج مما سبق بأن المقياس صالح للدراسة.

المقياس الثالث: تكيف القواعد الجبائية مع القواعد المحاسبية

2-5 الثبات:

عدد الفقرات	ألفا كرونباخ
04	0.632

من الجدول نلاحظ أن معامل الثبات ألفا كرونباخ يساوي 0.632 وهو معامل قوي و منه نستنتج أن المقياس ثابت

2-6 الصدق:

عدد الفقرات	معامل الصدق
04	0.794

من الجدول نلاحظ أن معامل الصدق للمقياس يساوي إلى 0.794 وهو معامل صادق نستنتج مما سبق بأن المقياس صالح للدراسة.

* بما ان قيم جميع معاملات الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان الفا كرونباخ تساوي 0.605 ، 0.675 ، 0.632 وهي على التوالي وهي قيم مقبولة لأنها تفوق الحد الأدنى الذي يساوي 60% مما يعطي مصداقية لنتائج الاستبيان، إذن مما سبق نستنتج أن الأداة صالحة للدراسة.

المطلب الثاني: اختبار ومناقشة فرضيات الدراسة

أولاً: تم وضع قياس ديكارت الثلاثي المكون من الدرجات التالية موافق، محايد، غير موافق، وعليه يبين الجدول التالي درجات الموافقة.

البيان	موافق	محايد	غير موافق
الدرجة	3	2	1

الجدول (1-3) يمثل قياس ديكارت الثلاثي

ثانياً: حساب المتوسط الحسابي المرجح:

$$0.66 = \frac{2}{3} = \frac{1 - 3}{3} = \frac{\text{الوزن الأكبر} - \text{الوزن الأصغر}}{\text{عدد البدائل}} = \text{الخطوة}$$

ثالثاً: مجال الترجيح

درجة المقياس	المجال	درجة المقياس	درجة المقياس	درجة المقياس
--------------	--------	--------------	--------------	--------------

المكافئ الثالث	المكافئ الثاني	المكافئ الأول		
درجة ضعيفة	درجة قليلة	درجة قليلة	1-1.66	غير موافق
درجة متوسطة	درجة متوسطة	درجة متوسطة	1.67-2.33	محايد
درجة عالية	درجة كبيرة	درجة كبيرة	2.34-3	موافق

الجدول (2-3) يمثل مجال ترجيح

رابعاً: إختبار و تحليل الفرضيات

إختبار الفرضية الأولى:

الجدول (1-4) يمثل إختبار الفرضية الأولى

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إتجاه العينة
1	تطبيق الجزائر للقواعد المحاسبية المستمدة من معايير المحاسبة الدولية نتج عنه إختلافات في الممارسات المحاسبية الجبائية.	2.63	0.667	موافق
2	وجود إختلاف بين القواعد المحاسبية و الجبائية في إعداد القوائم المالية تنقيد بالقواعد المحاسبية.	2.40	0.632	موافق
3	تتأثر القواعد الجبائية. الممارسات المحاسبية داخل المؤسسات الإقتصادية	2.33	0.797	محايد
4	كل التعديلات المحاسبية سترضخ لها الجباية من أجل تطبيقها في الكيانات الإقتصادية.	2.13	0.791	محايد
5	تغليب الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني يشكل عائق أمام النظام الجبائي للتوافق مع هذه التغيرات	2.33	0.730	محايد
	التوجه نحو القواعد المحاسبية	2.36	0.178	درجة كبيرة

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات spss

الفقرة الأولى: من الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي للفقرة 2.63 بإنحراف معياري 0.667 باتجاه موافق أي أن الموظفين موافقين على أن تطبيق الجزائر للقواعد المحاسبية المستمدة من معايير المحاسبة الدولية نتج عنه إختلافات في الممارسات المحاسبية الجبائية.

الفقرة الثانية: من الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي للفقرة 2.40 بإنحراف معياري 0.632 باتجاه موافق أي أن الموظفين موافقين على التقيد بالقواعد المحاسبية بدل القواعد الجبائية في حالة وجود إختلاق بين القاعدتين عند إعداد القوائم المالية.

الفقرة الثالثة: من الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي للفقرة 2.33 بإنحراف معياري 0.797 محايد أي أن الموظفين محايدين في نأثر القواعد الجبائية بالممارسات المحاسبية داخل المؤسسة الإقتصادية.

الفقرة الرابعة: من الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي للفقرة 2.13 بإنحراف معياري 0.791 محايد أي أن الموظفين محايدين أن كل التعديلات المحاسبية سترضخ لها الجباية من أجل تطبيقها في الكيانات الإقتصادية .

الفقرة الخامسة: من الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي للفقرة 2.33 بإنحراف معياري 0.730 باتجاه محايد أي أن الموظفين محايدين في أن تغليب الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني يشكل عائق أمام النظام الجبائي للتوافق مع هذه التغيرات.

* أما المتوسط الحسابي للتوجه نحو القواعد المحاسبية يساوي 2.36 بإنحراف معياري 0.178 باتجاه درجة كبيرة.

* إن من خلال الجدول (1-4) أن المتوسطات الحسابية ل فقرات الفرضية تتراوح بين 2.13 و 2.63 بينما المتوسط الحسابي العام للفرضية هو 2.36 أما الإنحرافات المعيارية للفقرات تتراوح بين 0.632 و 0.797 مقارنة بالإنحراف المعياري العام 0.178.

إختبار الفرضية الثانية:

الجدول (2-4) يمثل إختبار الفرضية الثانية

الرقم	العبارات	المتوسط	الإنحراف	اتجاه
-------	----------	---------	----------	-------

العينة	المعياري	الحسابي		
محايد	0.971	2.08	أي تعديل في القواعد الجبائية ناتج عن تعديل محاسبي.	1
محايد	0.723	2.30	وجود إختلاف بين القواعد المحاسبية و القواعد الجبائية في إعداد القوائم المالية لا تتقيد بالقواعد الجبائية	2
محايد	0.829	1.93	إدخال تعديلات على القواعد الجبائية من أجل تكييفها مع الواقع المحاسبي تعد كافية	3
محايد	0.864	2.15	الإلتزام بالقواعد الجبائية يؤثر على التطبيق الأمثل لقواعد المحاسبية	4
موافق	0.834	2.35	تطبق المؤسسة القواعد المحاسبية مع مراعاة دائما القواعد الجبائية	5
بدرجة متوسطة	0.173	2.16	الإلتزام بالقواعد الجبائية	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات spss

الفقرة الأولى: من الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي للفقرة 2.08 بإنحراف معياري 0.971 بإتجاه محايد أي أن الموظفين محايدين في أن أي تعديل في القواعد الجبائية ناتج عن تعديل محاسبي .

الفقرة الثانية: من الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي للفقرة 2.30 بإنحراف معياري 0.723 بإتجاه محايد أي أن الموظفين محايدين في أن وجود إختلاف بين القواعد المحاسبية و القواعد الجبائية في إعداد القوائم المالية لا تتقيد بالقواعد الجبائية .

الفقرة الثالثة: من الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي للفقرة 1.93 بإنحراف معياري 0.829 بإتجاه محايد أي أن الموظفين محايدين في إدخال تعديلات على القواعد الجبائية من أجل تكييفها مع الواقع المحاسبي تعد كافية.

الفقرة الرابعة: من الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي للفقرة 2.15 بإنحراف معياري 0.864 بإتجاه محايد أي أن الموظفين محايدين في أن الإلتزام بالقواعد الجبائية يؤثر على التطبيق الأمثل لقواعد المحاسبية.

الفقرة الخامسة: من الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي للفقرة 2.13 بإنحراف معياري 0.791 بإتجاه موافق أي أن الموظفين موافقين على أن تطبق المؤسسة القواعد المحاسبية مع مراعاة دائما القواعد الجبائية.

* أما المتوسط الحسابي للإلتزام بالقواعد الجبائية يساوي 2.16 بانحراف معياري 0.173 بإتجاه بدرجة متوسطة.

* إذن من خلال الجدول (2-4) أن المتوسطات الحسابية ل فقرات الفرضية تتراوح بين 1.93 و 2.35 بينما المتوسط الحسابي العام للفرضية هو 2.16 أما الإنحرافات المعيارية لل فقرات تتراوح بين 0.723 و 0.971 مقارنة بالإنحراف المعياري العام 0.173

إختبار الفرضية الثالثة

الجدول (3-4) يمثل إختبار الفرضية الثالثة

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
1	طبيعة العلاقة بين القواعد المحاسبية و القواعد الجبائية علاقة إرتباط و تكامل.	2.55	0.677	موافق
2	تعتبر تقليل الضرائب المؤجلة حل لتكليف القاعدتين المحاسبية و الجبائية.	2.28	0.784	محايد
3	تقليل الضرائب المؤجلة يؤدي إلى التوافق بين القاعدتين المحاسبية و الجبائية و بالتالي يؤدي إلى تدنية التكلفة الناتجة عن معالجة الإختلافات.	2.03	0.768	محايد
4	لتكليف القواعد الجبائية مع القواعد المحاسبية لابد من توافر عدة متطلبات .	2.35	0.802	موافق

درجة متوسطة	0.216	2.30	تكييف القواعد الجبائية مع القواعد المحاسبية	
-------------	-------	------	---	--

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات spss

الفقرة الأولى: من الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي للفقرة 2.55 بإنحراف معياري 0.677 بإتجاه موافق أي أن الموظفين موافقين على أن طبيعة العلاقة بين القواعد المحاسبية و القواعد الجبائية علاقة إرتباط و تكامل.

الفقرة الثانية: من الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي للفقرة 2.28 بإنحراف معياري 0.784 بإتجاه محايد أي أن الموظفين محايدين على أن تقليل الضرائب المؤجلة حل لتكييف القاعدتين المحاسبية و الجبائية .

الفقرة الثالثة: من الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي للفقرة 2.03 بإنحراف معياري 0.768 بإتجاه محايد أي أن الموظفين محايدين على أن تقليل الضرائب المؤجلة يؤدي إلى التوافق بين القاعدتين المحاسبية و الجبائية و بالتالي يؤدي إلى تدنية التكلفة الناتجة عن معالجة الإختلافات .

الفقرة الرابعة: من الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي للفقرة 2.35 بإنحراف معياري 0.216 بإتجاه موافق أي أن الموظفين موافقين على أن لتكييف القواعد الجبائية مع القواعد المحاسبية لابد من توافر عدة متطلبات.

*أما المتوسط الحسابي لتكييف القواعد الجبائية مع القواعد المحاسبية يساوي 2.30 بانحراف معياري 0.216 بإتجاه بدرجة متوسطة

*إن من خلال الجدول (3-4) أن المتوسطات الحسابية ل فقرات الفرضية تتراوح بين 2.03 و 2.55 بينما المتوسط الحسابي العام للفرضية هو 2.30 أما الإنحرافات المعيارية للفقرات تتراوح بين 0.677 و 0.802 مقارنة بالإنحراف المعياري العام 0.216

الخلاصة:

بعدما تعرضنا في الفصل الأول إلى الجانب النظري حاولنا إسقاطه على الجانب التطبيقي من خلال هذا الفصل وذلك من خلال عينة من المهنيين في ولاية ورقلة ، وذلك قصد الاطلاع

أكثر على موضوع دراستنا من جانب ميداني، واستعنا بالاستبيان كأداة للدراسة و معرفة آراء أفراد العينة ومن خلال دراستنا الميدانية تم التوصل إلى أنه هناك تعارض بين القاعدتين الجبائية والمحاسبية وكان توجه عينة الدراسة إلى الإلتزام بالقواعد المحاسبية بذل القواعد الجبائية.



الخاتمة

من خلال عرض العلاقة بين المحاسبة و الجباية أدى إلى ارتباط القواعد المحاسبية بالقواعد الجبائية في معظم الدول العالم، أي أن هناك تواصل تكاملي بينهما أينما كانت المحاسبة المالية ولا زالت تخدم أغراض جبائية محددة. كما قد تبنت الجزائر النظام المحاسبي المالي باعتمادها عليه بالدرجة الأولى لتلبية حاجيات المستثمر من خلال تزويده بصورة صادقة و واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة دون وضع اعتبارات جبائية .

الفرضية الأولى: التوجه نحو القواعد المحاسبية يؤثر على القواعد الجبائية تم إثباتها من خلال مايلي:

- القواعد المحاسبية تغلب الواقع الإقتصادي على الشكل القانوني على عكس القواعد الجبائية.

الفرضية الثانية: إلتزام بالقواعد الجبائية ينتج عنه عدم التطبيق الكامل للقواعد المحاسبية تم إثباتها من خلال مايلي:

- وجود إختلافات في المعالجات التي تتعلق بالنتيجتين المحاسبية و الجبائية.

الفرضية الثالثة: تحقيق التوافق بين القواعد المحاسبية و القواعد الجبائية في ظل العراقيل التي تواجه المؤسسة تم إثباتها من خلال ما يلي.

تجسيد فكرة التوافق بين القاعدتين المحاسبية و الجبائية يكون تبنيها من طرف صناع القرار بالنقاش مع الخبراء.

كما قد احدث هذا نوعا من الإختلاف بين مفاهيم و أهداف القاعدتين، فقد جاءت دراستنا لتوضيح العلاقة بين القاعدة المحاسبية و القاعدة الجبائية في البيئة المحاسبية الجزائرية وتضمنت مجموعة من النتائج تثبت صحة الفرضيات المعتمد عليها في هذه الدراسة وتتجلى فيما يلي:

- يكمن الإختلاق بين القواعد المحاسبية و الجبائية في أن القواعد المحاسبية يغلب الجوهر الإقتصادي على الشكل القانوني.

- الضرائب المؤجلة تنشأ من الضرائب على أرباح الشركات.
 - القواعد المحاسبية أعدت لخدمة المستثمرين، غير أن القواعد الجبائية تخدم الصالح العام فهي أداة لتحقيق أهداف الدولة.
 - الإختلاف بين القواعد المحاسبية و القواعد الجبائية ناتج إما عن فروقات مؤقتة أو دائمة.
 - ان الدولة تتبع النموذج الفرانكفوني في تحديد النتيجة الجبائية، عكس النموذج الانجلو-سكسوني الذي ينص على استقلالية النتيجة الجبائية على النتيجة المحاسبية.
- التوصيات: بناءا على النتائج المتوصل إليها إرتأينا لصياغة مجموعة من التوصيات
- تكوين موظفي الإدارة الجبائية في مجال النظام المحاسبي المالي.
 - إقامة دورات تدريبية حول النظام المحاسبي المالي بالربط مع التشريع الجبائي.
 - مشاركة المختصين و الخبراء في صياغة القوانين الجبائية.
 - تحسين المستوى الجامعي من خلال ربط العلاقة بين الأكاديمين و المهنيين.
 - التنسيق بين المؤسسات الاقتصادية والإدارة الضريبية.
- آفاق الدراسة: بعد دراستنا تبين لنا أن هناك الكثير من المحاور التي تستحق المزيد من البحث والدراسة نذكر منها
- الإشكاليات الجبائية الناجمة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي.
 - معوقات تكييف النظام الجبائي مع النظام المحاسبي المالي.



قائمة المراجع

قائمة المصادر و المراجع

الكتب:

- شنوف شعيب ،محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزء الثاني،2009.

-لخضر علاوي،معايير المحاسبة الدوليةIAS/IFRS،دروس وتطبيقات محلولة،الأوراق الزرقاء،2012.

- لبوز نوح، مخطط النظام المحاسبي المالي الجديد المستمد من المعايير الدولية للمحاسبة،مؤسسة الفنون المطبعية و المكتبية لولاية بسكرة،الجزء الأول،سنة 2009
البحوث الجامعية:

- بن توتة قندز، متطلبات تكيف النظام الجبائي الجزائري لمسايرة النظام المحاسبي المالي، مذكرة الماجستير، تخصص محاسبة و مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، السنة الجامعية 2011/2010

- بوسبعين تسعديت، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي الجزائري، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، السنة الجامعية 2010/2009

- بوسعيد حسيبة ،دراسة العلاقة بين القواعد المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي و القواعد الضريبية، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة و جباية،جامعة قاصدي مرياح ورقلة،السنة الجامعية 2016/2015

- بوعزة محمد أمين، النظام الجبائي الجزائري في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وجباية، جامعة د.الطاهر مولاي سعيدة،الجزائر، السنة الجامعية 2013/2012

-بوعلي عبد النور، النظام المحاسبي المالي بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية و القوانين الجبائية، مذكرة الماستر،تخصص محاسبة و تدقيق، جامعة أكلي محند أوالحاج، البويرة، الجزائر، السنة الجامعية2015/2014

- حامدي إلهام ، العقود طويلة الأجل حسب النظام المحاسبي المالي، مذكر ماستر، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، السنة الجامعية 2015/2014.

-خبيطي خيضر ، تقييم واقع العلاقة بين القواعد المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي و القواعد الضريبية،مذكرة ماجستير، تخصص المحاسبة المالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، السنة الجامعية 2016/2015.

-قربوز عبد الرزاق ، الإشكاليات المحاسبية الناجمة عن الإلتزامات الجبائية للمؤسسة، مذكرة ماستر، التخصص محاسبة و جباية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، السنة الجامعية 2017/2016

- كسكس مسعود ،أثر تطبيق الضرائب المؤجلة على جودة القوائم المالية في الجزائر، مذكرة ماستر،تخصص محاسبة و جباية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، السنة الجامعية 2014/2013.

- مرحوم الحبيب ،استراتيجية تبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة وأثره على البيانات المالية للكيانات المتوسطة وصغيرة الحجم، مذكرة ماجستير،تخصص محاسبة ومالية جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، السنة الجامعية 2012/2011.

- ميسي سارة، مدى ملائمة النظام المحاسبي المالي مع متطلبات النظام الجبائي الجزائري، مذكرة ماستر علوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، السنة الجامعية 2015/2014

-نعيمة عيساني، أثر الإخضاع الجبائي على الممارسات المحاسبية في البيئة الجزائرية، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، السنة الجامعية 2017/2016

المجلات والملتقيات:

- النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS-IFRS، مداخلة في إطار ملتقى وطني حول علاقة المحاسبة بالجباية قطعية أم استمرارية في ضوء المعايير الدوليةIAS-IFRS وتطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر

- براق محمد،بوسعيد تسعديت، تطبيق النظام المحاسبي المالي ومتطلبات تكيف النظام الجبائي .

- حكيم براضية ، بن توتة قندز ، دراسة تحليلية لمدى مسايرة النظام الجبائي الجزائري للنظام المحاسبي المالي، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد الثامن عشر ديسمبر 2015.
- بن عمارة منصور ، تحليل علاقة التشريع الضريبي بالنظام المحاسبي، جامعة عنابة.
- جاوحدو رضا، اثار تبني المعايير المحاسبية الدولية على النظام الجبائي، دراسة حالة، جامعة باجي مختار عنابة الجزائر.
- حمدي جلييلة إيمان ، جاوحدو رضا ، آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على النظام الجبائي و الجهود المبذولة لتكييفه مداخله في إطار ملتقى وطني واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة، عنابة 2013
- سعودي بلقاسم، سعودي عبد الصمد، مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

الجرائد الرسمية و القوانين:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية ، قانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي ، العدد 74.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 156-08 المؤرخ في 28 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11، العدد 28
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، 25 مارس 2009، العدد 19
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية 26 جويلية 2009، العدد 44
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2018.



الملاحق

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التجارية

استمارة استبيان:

تحية طيبة...

في إطار إعداد مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وجباية، بعنوان دراسة العلاقة بين القواعد المحاسبية و القواعد الجبائية في البيئة المحاسبية الجزائرية أضع بين أيديكم هذا الاستبيان من أجل جمع المعلومات المطلوبة.

يشرفني أن أطلب من سيادتكم مساعدتي بالإجابة على الاستبيان المرفق، للعلم أن هذه المعلومات لن تستخدم إلا لغرض البحث.

شكرا لتعاونكم معنا.

بورحلة سعيدة

الإجابة تكون بوضع العلامة (X) في المكان المناسب

الجزء الأول: معلومات ديمغرافية

الجنس: ذكر أنثى

العمر: أقل من 30 سنة من 30 إلى 40 سنة أكثر من 40 سنة

المستوى العلمي: تكوين متخصص جامعي ما بعد التدرج

الوظيفة:

خبير محاسبي محاسب معتمد محاسب محاسبات

أستاذ جامعي مهتم بالحاسبة إطار مالي و محاسبي في المؤسسة

الخبرة المهنية:

أقل من 5 سنوات من 5 إلى 10 سنوات أكثر من 10 سنوات

الجزء الثاني

المحور الأول: التوجه نحو القواعد المحاسبية

الرقم	العبارات	موافق	محايد	غير موافق
1	تطبيق الجزائر للقواعد المحاسبية المستمدة من معايير المحاسبة الدولية نتج عنه إختلافات في الممارسات المحاسبية الجبائية.			
2	وجود إختلاف بين القواعد المحاسبية و الجبائية في إعداد القوائم المالية تتقيد بالقواعد المحاسبية.			
3	تتأثر القواعد الجبائية. الممارسات المحاسبية داخل المؤسسات الإقتصادية			
4	كل التعديلات المحاسبية سترضخ لها الجباية من أجل تطبيقها في الكيانات الإقتصادية.			
5	تغليب الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني يشكل عائق أمام النظام الجبائي لتتوافق مع هذه التغيرات			

المحور الثاني: الإلتزام بالقواعد الجبائية

غير موافق	محايد	موافق	العبارات	الرقم
			أي تعديل في القواعد الجبائية ناتج عن تعديل محاسبي.	1
			وجود إختلاف بين القواعد المحاسبية و القواعد الجبائية في إعداد القوائم المالية لا تنفيذ بالقواعد الجبائية	2
			إدخال تعديلات على القواعد الجبائية من أجل تكييفها مع الواقع المحاسبي تعد كافية	3
			الإلتزام بالقواعد الجبائية يؤثر على التطبيق الأمثل لقواعد المحاسبية	4
			تطبق المؤسسة القواعد المحاسبية مع مراعاة دائما القواعد الجبائية	5

المحور الثالث: تكييف القواعد الجبائية مع القواعد المحاسبية

غير موافق	محايد	موافق	العبارات	الرقم
			طبيعة العلاقة بين القواعد المحاسبية و القواعد الجبائية علاقة إرتباط و تكامل.	1
			تعتبر تقليل الضرائب المؤجلة حل لتكييف القاعدتين المحاسبية و الجبائية.	2
			تقليل الضرائب المؤجلة يؤدي إلى التوافق بين القاعدتين المحاسبية و الجبائية و بالتالي يؤدي إلى تدنية التكلفة الناتجة عن معالجة الإختلافات.	3
			لتكييف القواعد الجبائية مع القواعد المحاسبية لابد من توافر عدة متطلبات .	4

قائمة المحكمين

المحكمين	الرقم
بزقاري حياة	01
بيجيليش نور الدين	02

Tableau croisé العمر * المستوى * الجنس						
Effectif						
الجنس	العمر	المستوى	Total			
			تكوين متخصص	جامعي	ما بعد التدرج	
ذكر	العمر	أقل من 30 سنة	1	2	2	5
		من 30-40 سنة	2	9	0	11
		أكبر من 40 سنة	5	10	0	15
	Total		8	21	2	31
أنثى	العمر	أقل من 30 سنة		2		2
		من 30-40 سنة		7		7
	Total			9		9
Total	العمر	أقل من 30 سنة	1	4	2	7
		من 30-40 سنة	2	16	0	18
		أكبر من 40 سنة	5	10	0	15
	Total		8	30	2	40

Tableau croisé العمر * الوظيفة * الجنس							
Effectif							
الجنس	العمر	الوظيفة	Total				
			موظف حسابات	محاسب معتمد	أستاذ جامعي مهتم بالحاسبة	اطار مالي ومحاسبي في المؤسسة	
ذكر	العمر	أقل من 30 سنة	0	2		3	5
		من 30-40 سنة	2	4		5	11
		أكبر من 40 سنة	3	0		12	15
	Total		5	6		20	31
أنثى	العمر	أقل من 30 سنة	0	1	1	0	2
		من 30-40 سنة	1	2	0	4	7
	Total		1	3	1	4	9
Total	العمر	أقل من 30 سنة	0	3	1	3	7
		من 30-40 سنة	3	6	0	9	18

		سنة					
		أكبر من 40 سنة	3	0	0	12	15
		Total	6	9	1	24	40

Tableau croisé العمر * الخبرة * الجنس						
						Effectif
الجنس		الخبرة			Total	
		أقل من 5 سنوات	من 5-10 سنوات	أكثر من 10 سنوات		
ذكر	العمر	أقل من 30 سنة	4	1	0	5
		من 30-40 سنة	1	9	1	11
		أكبر من 40 سنة	0	2	13	15
	Total		5	12	14	31
أنثى	العمر	أقل من 30 سنة	2	0		2
		من 30-40 سنة	2	5		7
	Total		4	5		9
Total	العمر	أقل من 30 سنة	6	1	0	7
		من 30-40 سنة	3	14	1	18
		أكبر من 40 سنة	0	2	13	15
	Total		9	17	14	40

Tableau croisé المستوى * الوظيفة * الجنس							
						Effectif	
الجنس		الوظيفة				Total	
		موظف حسابات	محاسب معتمد	أستاذ جامعي مهتم بالحاسبة	إطار مالي ومحاسبي في المؤسسة		
ذكر	المستوى	تكوين متخصص	3	3		2	8
		جامعي	2	3		16	21
		مابعد التدرج	0	0		2	2
	Total		5	6		20	31
أنثى	المستوى	جامعي	1	3	1	4	9
		Total		1	3	1	4

Total	المستوى	تكوين متخصص	3	3	0	2	8
		جامعي	3	6	1	20	30
		مابعد التدرج	0	0	0	2	2
	Total	6	9	1	24	40	

Tableau croisé المستوى * الخبرة * الجنس						
Effectif						
	الجنس		الخبرة			Total
			أقل من 5 سنوات	من 5-10 سنوات	أكثر من 10 سنوات	
ذكر	المستوى	تكوين متخصص	1	2	5	8
		جامعي	2	10	9	21
		مابعد التدرج	2	0	0	2
	Total	5	12	14	31	
أنثى	المستوى	جامعي	4	5		9
	Total	4	5		9	
Total	المستوى	تكوين متخصص	1	2	5	8
		جامعي	6	15	9	30
		مابعد التدرج	2	0	0	2
	Total	9	17	14	40	

Tableau croisé الوظيفة * الخبرة * الجنس						
Effectif						
	الجنس		الخبرة			Total
			أقل من 5 سنوات	من 5-10 سنوات	أكثر من 10 سنوات	
ذكر	الوظيفة	محافظ حسابات	0	2	3	5
		محاسب معتمد	2	4	0	6
		اطار مالي ومحاسبي في المؤسسة	3	6	11	20
	Total	5	12	14	31	
أنثى	الوظيفة	محافظ حسابات	0	1		1
		محاسب معتمد	2	1		3
		أستاذ جامعي مهتم بالحاسبة	1	0		1
	اطار مالي ومحاسبي في	1	3		4	

		المؤسسة				
		Total	4	5		9
Tota I	الوظيفة	محافظ حسابات	0	3	3	6
		محاسب معتمد	4	5	0	9
		أستاذ جامعي مهتم بالحاسبة	1	0	0	1
		اطار مالي ومحاسبي في المؤسسة	4	9	11	24
	Total	9	17	14	40	

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.605	5

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.675	5

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.632	4

Statistiques d'éléments			
	Moyenn e	Ecart type	N
Q1	2,63	,667	40
Q2	2,40	,632	40
Q3	2,33	,797	40
Q4	2,13	,791	40
Q5	2,33	,730	40

Statistiques récapitulatives d'éléments			
	Moyenn e	Varianc e	Nombre d'éléments
Moyenne des éléments	2,360	,032	5

Statistiques d'éléments			
	Moyenn e	Ecart type	N
K1	2,08	,971	40
K2	2,30	,723	40
K3	1,93	,829	40
K4	2,15	,864	40
K5	2,35	,834	40

Statistiques récapitulatives d'éléments			
	Moyenn e	Varianc e	Nombre d'éléments
Moyenne des éléments	2,160	,030	5

Statistiques d'éléments			
	Moyenn e	Ecart type	N
R1	2,55	,677	40
R2	2,28	,784	40
R3	2,03	,768	40
R4	2,35	,802	40

Statistiques récapitulatives d'éléments			
	Moyenn e	Varianc e	Nombre d'éléments
Moyenne des éléments	2,300	,047	4

الفهرس

III.....	الشكر
IV.....	إهداء
V.....	ملخص الدراسة
VI.....	فهرس المحتويات
VII.....	قائمة الجداول
VIII.....	قائمة الأشكال
IX.....	قائمة الملاحق
أ.....	المقدمة:

الفصل الأول ادبيات نظرية حول القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية

02.....	تمهيد
03.....	المبحث الأول : العلاقة بين المحاسبة و الجبائية
03.....	المطلب الأول: طبيعة العلاقة بين المحاسبة و الجبائية
05.....	المطلب الثاني:علاقة المحاسبة بالنظام الجبائي الجزائري
07.....	المبحث الثاني: تقويم العلاقة بين القواعد المحاسبية و القواعد الجبائية
07.....	المطلب الأول: العلاقة بين القواعد المحاسبية و القواعد الجبائية
13.....	المطلب الثاني: تأثير القواعد المحاسبية على القواعد الجبائية
14.....	المبحث الثالث: الدراسات العلمية السابقة
14.....	المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة
22.....	المطلب الثاني: علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة
25.....	خلاصة الفصل:

الفصل الثاني الاطار التطبيقي للعلاقة بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية

27.....	تمهيد:
28.....	المبحث الأول: منهجية الدراسة
28.....	المطلب الأول: طريقة تصميم الدراسة

30.....	المطلب الثاني: عرض خصائص عينة الدراسة.....
35.....	المبحث الثاني: تحليل و مناقشة النتائج.....
35.....	المطلب الأول: صلاحية أداة الدراسة
36.....	المطلب الثاني: اختبار ومناقشة فرضيات الدراسة.....
43.....	الخلاصة:
45.....	الخاتمة.....
48.....	قائمة المصادر و المراجع.....
51.....	الملاحق.....
60.....	الفهرس: